الحمد للہ المنعام والصلوٰۃ والسلام علی سید الانام کہ درین ایام غیر التیام رسالۂ نادرہ
وعجالۂ فاخرہ در تحقیق انیق معنی وجود رابطی بحل شرح سلم العلوم لحمد اللہ فاضل سہندیلہ المعروف

بالجزء الاوّل فی الوجود الرابطی

من

الافادات المنیفۃ فی المباحث اللطیفۃ

از تصنیف لطیف و ترصیف منیف جامع معقول و منقول حاوی فروع و اصول علامۂ زمان فہامۂ
دوران یعنی جناب مولوی محمد عثمان الشہسرامی المہاجر المکی افاض اللہ علیہ شآبیب الغفران

باہتمام محمد عبد الواحد در مطبع انتظامی کانپور مطبوع گردید

بسم اللہ الرحمن الرحیم

الحمد للہ الذی اخرج الموجود من اللیس الی الایس بکمال الکرم والجود۔ والصلوۃ والسلام علی افضل الرسل سیدنا ومولانا محمد صاحب المقام المحمود۔ وعلی آلہ واصحابہ واولیائہ الی یوم مشہود۔ اما بعد فیقول العبد اللجی الی اللہ المنان۔ المدعو محمد عثمان بن السید الشریف۔ والسند المنیف میر تیغ علی السہسرامی الشاہ آبادی افاض اللہ علیہما شآبیب سحب غفرانہ الطامی بفضلہ النحانی والبادی۔ ان کتابی ہذا المسمی کان مشتملا علی الفوائد المنیفۃ فی الابحاث اللطیفۃ سمیتہ بالافادات المنیفۃ فی الابحاث اللطیفۃ فہا انا اشرع فی المقصود فاقول اعلم ان الوجود سواء کان وجود الواجب او الجوہر او العرض علی مافی شرح التجرید قسمان وجود الشیء فی نفسہ وحدہ ووجود الشیء علی الاطلاق سواء کان منسوبا الی شیء آخر وہو الموضوع کما فی الاعراض اولا کما فی الجواہر۔ ووجود الشیء لغیرہ وحدہ وجود الشیء شیئا۔ الاول یکون محمولا علی الشیء فی الہلیۃ البسیطۃ ویسمی ذلک التصدیق بسیطا وسبیل عنہ بہل البسیط کما یقال البیاض موجود فی نفسہ ویقال لہ الوجود المحمولی والمحمولی وہو المقابل للوجود الرابطی ولا یسمی وجودا رابطیا نعم الوجود الرابطی بالمعنی الثانی من احد اعتباراتہ کما تستعرف تفصیلہ ان الشیء ان کان واجبا فوجودہ وجود فی نفسہ لنفسہ بنفسہ کوجود الواجب تعالی وان کان جوہرا فوجودہ وجود فی نفسہ لنفسہ کوجود العقل والجسم وان کان عرضا فوجودہ اما وجود فی نفسہ مستقل محمولی لان کل موجود وجود فی نفسہ یحمل علیہ فی الہلیۃ البسیطۃ کقولنا البیاض موجود فی نفسہ واما وجود فی نفسہ مستقل محمولی فداخذ مع اضافۃ عارضۃ الی متعلق ماہذا الوجود وجودا لہ لکونہ من الحقائق الناعتیۃ فہو امر مستقل فی نفسہ کالاسماء اللازمۃ الاضافۃ ویقال لہ الوجود الرابطی بالمعنی الثانی ووجود الشیء للشیء وہذا الاعتبار یکون محمولا فی الہلیۃ المرکبۃ کقولنا البیاض موجود فی الجسم لان ہذا الاعتبار زائد علی وجودہ فی نفسہ وہو لا یباین لوجود الشیء فی نفسہ بل من احد اعتباریہ

كما يشعر به كلام الشارح العلام ويدل على وجودهذين الوجودين دلالة صريحة كلام الشيخ في التعليقات وجود الاعراض
في انفسها هو وجودها في موضوعاتها لان هذه قضية لية مركبة موجبة موضوعها وجودها المحمولي المستقل ومحمولها وجودها الرابطي
بالمعنى الثاني فظهر مما قررناه انه ليس وجودها المحمولي المستقل من مخترعات السيد الباقر دام ظله كما هو مزعوم البعض وايضا قول
هذا البعض فيما بعد وعلى ان القوم قسموا الوجود المحمولي الى وجود الحقيقة الجوهرية والعرضية فاي لية نزلت الخ يدل على عدم
اطلاع السيد الباقر فتبين قوليه تدافع وايضا صرح القاضي مبارك في حاشية شرح السلم بان القوم قائلون بالوجود في
نفسه للعرض حيث قال في الحاشية اعلم ان الجمهور ذهبوا الى ان للعرض وجودا في نفسه ومع ذلك له ربط بشيء آخر
كالسواد مثلا مع وجوده في نفسه مرتبط بالجسم وهذا الارتباط يسمى بالحلول والقيام والوجود الرابطي عندهم وهو غير الوجود
الذي للعرض في نفسه انتهى بقدر الحاجة فتبين منه انه ليس من مخترعات السيد الباقر كما زعم بل هو مذهب الجمهور
وموجود بلا ريب لانه ان لم يكن وجود العرض في نفسه موجودا اصلا فلاي شيء يلحق الاضافة حتى يكون المعنى الثاني
للوجود الرابطي متحققا فبطل ما قال البعض الافاضل بعد نقل كلام صاحب الافق المبين ان الوجود الرابطي يطلق على
معنيين الخ ولا يخفى على المتامل ان هذا الكلام في غاية السخافة لانه لو اعتبر وجود البياض في نفسه مع قطع النظر
عن المحل بحيث يكون ذاتا مستقلة كان معدوما بل ممتنعا الخ وايضا يدل على بطلانه قول الشيخ في التعليقات
وجود الاعراض في انفسها هو وجودها في موضوعاتها لانه لية مركبة موضوعها الوجود المحمولي للاعراض
ومحمولها الوجود الرابطي بالمعنى الثاني للاعراض وايجاب العقد يقتضي وجود الموضوع وهو ههنا الوجود المحمولي
فكيف يكون ممتنعا ولا يفهم كونه اعتبارا آخر للوجود الرابطي بالمعنى الثاني من كلام السيد الباقر اصلا لان السيد الباقر
انما جعل الوجود الرابطي بالمعنى الثاني احد اعتباري تحقق الشيء الناعتي يعني وجوده الملحوظ بانه للغير لا الاعتبار الآخر
ولا ذا الاعتبار وانما جعل وجوده المحمولي المستقل اعتبارا آخر لتحقق الشيء الناعتي لا للوجود الرابطي بالمعنى
الثاني اعني الوجود الملحوظ بانه للغير بل الوجود الرابطي بالمعنى الثاني من احد اعتباراته كما عرفت لعله فهم من ظاهر
كلام القاضي الذي قاله في جواب ما يتوهم من عبارة الشيخ حيث ذكر التوهم بقوله لكن يتوهم من عبارته اتحاد الوجود
الرابطي الذي هو وجوده لغيره ومفاد لكان الناقصة والوجود في نفسه الذي هو مستقل بالمفهومية ومفاد لكان
التامة مع انهما مختلفان بالماهية انتهى حاصله انه يفهم من عبارة الشيخ ان الوجود المحمولي للاعراض متحد مع
وجودها الرابطي وهو محال ضرورة كونهما مختلفين بالماهية لان ماهية الاول مستقل وماهية الثاني غير مستقل
وصار كالاسم والحرف ثم قال في جوابه فنقول وجود الشيء للشيء يطلق على معنيين الاول ان يكون رابطا

بین الشیئین غیر معقول علی الاستقلال ویستحیل انسلاخه عن هذین الشیئین ویعتبر فی جملة العقود فی الحکایة فقط والثانی مفهوم مستقل هو وجود الشیء وانما یلحقه من حیث خصوص المادة ان یکون منتسبا ومضافا الی شیء هو موضوعه فله صلوح ان یلحظ بما هو هو فیکون معنی اسمیا حقیقیا وبما یلحقه من حیث خصوص طباع معروضه وهو الشیء الناعت فیصیر معنی اسمیا اضافیا وهذا من خواص الماهیات الناعتیة فی المحکی عنه ثم هذا النحو من الوجود وبعد ان یوخذ علی هذه الجهة کما نحو ان فتارة ینسب الی ذلک الشیء کما یقال وجود البیاض فی نفسه هو وجوده فی الجسم فیکون من احواله وتارة ینسب الی المنعوت فیقال الجسم موجود له البیاض فیصیر من احوال المنعوت انتهی حاصل الجواب ان للوجود الرابطی معنیین احدهما النسبة التامة الحاکیة وثانیهما وجود مستقل محمولی قد اخذ مع اضافة عارضة الی متعلق ما هذا الوجود وجود له یعنی الوجود المحمولی الماخوذ مع الاضافة ویویده ما قال فی موضع آخر وثانیهما ثبوت الشیء للشیء بان یکون هذا النحو من الثبوت وجودا فی نفسه لکنه للغیر الخ وانما الاتحاد المفهوم من کلام الشیخ بین الوجود المحمولی وبین الوجود الرابطی بالمعنی الثانی ولا مباینة بینهما کما عرفت وانما المباینة بینه وبین الوجود الرابطی بالمعنی الاول ولا یفهم الاتحاد بینهما من کلام الشیخ اصلا فلا استحالة فمعنی قوله والثانی مفهوم مستقل هو وجود الشیء وانما یلحقه من حیث خصوص المادة ان یکون منتسبا ومضافا الخ ان الوجود الرابطی بالمعنی الثانی الذی هو الوجود المحمولی الماخوذ مع الاضافة مفهوم مستقل ولم یخرج عن استقلاله بالحوق الاضافة وانما لحقه الاضافة من حیث خصوص المادة نعم خرج عن کونه محمولا فی القضیة البسیطة ولیس المعنی ان الوجود الرابطی بالمعنی الثانی وجود مستقل والمحمولی احد اعتباریه کما لا یخفی علی من له فهم سلیم فلا صحة لما زعم ثم اعلم ان اطلاق الوجود علی سبیل الحقیقة انما هو علی الوجود فی نفسه واما اطلاقه علی الوجود الرابطی اعنی وجود الشیء لغیره بمعنی النسبة التامة الحاکیة الایجابیة فمجاز ویمکن بیان ذلک بان الموضوع له لیس معنی مشترکا بینهما لان هذا المعنی ان کان مستقلا بالمفهومیة فهو وجود الشیء فی نفسه لا الاعم منه ومن الوجود الرابطی وان کان غیر مستقل بالمفهومیة فهو الوجود الرابطی لا الاعم منه ومن وجود الشیء فی نفسه ولا شک ان اطلاق الوجود علی وجود الشیء فی نفسه علی سبیل الحقیقة فکان اطلاقه علی الوجود الرابطی علی سبیل المجاز لما تقرر فی موضعه ان اللفظ الدائر بین الاشتراک والمجاز محمول علی المجاز کذا افاد السید الزاهد فی حواشیه علی الامور العامة فی الدلیل الذی بینه السید الزاهد الهروی بقوله ویمکن بیان ذلک الخ نظر من وجوه الاول انه لو تم هذا الدلیل والبیان لاقتضی ان لا یستقل ما لا یستقل فی لحاظ فی لحاظ آخر فح قد هدم الزاهد الهروی اساس ما بناه من قبل فی حواشیه علی الامور العامة ان القضیة الاجمالیة حین الاجمال مستقلة وکذا معنی الفعل وان قیل ان ما قال سابقا کان توجیها

قول الغير وما ذكر ههنا تحقيقه فان صح فانما يصح في القضية المجملة - ولا يصح في الفعل فانه مذهبه والثاني ان ما ذكره السيد الزاهد الهروي جارٍ في جميع التقسيمات اذ يمكن ان يقال في تقسيم المفرد الى الاسم والكلمة والاداة بالنظر الى الاستقلال وعدمه ان المفرد ان كان مستقلا فلا يمكن التقسيم الى الاداة وان كان غير مستقل فهو عين الاداة فلو انقسم اليها والى غيرها لزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وكذا في تقسيم الحيوان الى الاسد وغير الاسد بالنظر الى المفترس وغير المفترس بان يقال ان الحيوان اما في نفسه مفترس او غير مفترس لاستحالة ارتفاع النقيضين فان كان مفترسا فهو عين الاسد فلو انقسم الى الاسد وغير الاسد لزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وان كان غير مفترس فلا يمكن ان يكون اسدا قلت اجيب في سائر التقسيمات بان ليس شيء من مخصصات المقسم ذاتيا له ولا من لوازم ماهيته فلا نسلم ان المفرد مستقل في كل صورة وغير مستقل في كلها بل مستقل في بعض الصور وغير مستقل في بعض آخر فان طبيعة الاعم يمكن بل يجب اتصافها بالامور المتقابلة لتحققها في افراد متعددة متصفة بصفات متنافية اجيب مثله ههنا ايضا وتلخيصه ان الاستقلال ليس من لوازم ماهية المستقل ولا عدم الاستقلال من لوازم الغير المستقل فيجوز ان يعرض لبعض افراد الوجود وعدم الاستقلال ولبعضها الاستقلال والوجود المطلق وان كان في نفسه مستقلا لكن يجوز ان يصير في لحاظ غير مستقل فيصح التقسيم ودخول مفهوم المقسم تحت بعض الاقسام باعتبار لا يضر التقسيم الا ان كون البيان المذكور عين الايراد المشهور على سائر التقسيمات محل تامل كما لا يخفى والثالث ان ما ذكره السيد الزاهد انما يتم على مذهب من يرى ان الاستقلال وعدمه من احوال الشيء بحسب نفسه لا باعتبار الملاحظة واما على ما قال سابقا من ان الاستقلال وعدمه صفة الملاحظة وتابعة لها وتختلف باختلافها فيجوز ان يكون المعنى الواحد مشتركا بينهما بان يكون المعنى الواحد باعتبار الملاحظة بالذات مستقلا وباعتبار الملاحظة بالتبع غير مستقل ومع قطع النظر عن الملاحظة لا يكون مستقلا ولا غير مستقل ولا وجودا في نفسه ولا وجودا رابطيا فظهر منه بطلان ما قال البعض في حاشيته على الامور العامة والحق ان كون غير المستقل في لحاظ مستقلا في لحاظ آخر وان كان صحيحا لكن كون الوجود في نفسه في لحاظ وجودا رابطيا بمعنى النسبة الايجابية في لحاظ آخر غير صحيح لان الوجود من الامور العامة والنسبة من معقولات الاضافة سواء الاول ملحوظ بلحاظ استقلالي والثاني ملحوظ بلحاظ تبعي فهذان اللحاظان ليسا لامر واحد بل لامرين فالوجود يطلق عليهما بالاشتراك اللفظي او بالحقيقة والمجاز نعم يمكن ان يكون الوجود في نفسه والوجود الرابطي بمعنى وجود العرض شيئا واحدا لانه وجود في نفسه والرابطي

ایضاً بمعنی انہ للغیر فتامل انتہی اذا ما نحن فیہ کون الوجود فی لحاظ وجوداً فی نفسہ اعنی مستقلا وفی لحاظ آخر وجوداً رابطیا اعنی النسبۃ التامۃ الغیر المستقلۃ ولا ریب فی صحتہ کما یدل علیہ تقسیم شارح التجرید للوجود الی الوجود فی نفسہ والی الوجود لغیرہ اعنی النسبۃ التامۃ اذ المقسم یکون مشترکا معنویا بین القسمین ولیس ما نحن فیہ کون الوجود فی نفسہ فی لحاظ وجوداً رابطیا بمعنی النسبۃ التامۃ اریجا یز فی لحاظ آخر کما زعم البعض حتی یکون مضراً وایضا کون الوجود من الامور العامۃ لا یستلزم کونہ مستقلا حتی لا یصح کونہ نسبۃ واضافۃ والنسبۃ ایضا من اقسام الموجود لا المعدوم والممتنع کما لا یخفی والامور العامۃ شاملۃ للاقسام الثلثۃ للموجود من الواجب والجوہر والعرض والنسبۃ من اقسام العرض ومقولاتہ کما تقرر فی مقرہ فلا یصح مطلقا قولہ والاول یعنی الامور العامۃ ملحوظ بلحاظ الاستقلالی الخ ولا یخفی علیک ما فی قولہ ای ہذا البعض لانہ وجود فی نفسہ وفی حواشی حمد اللہ لانہ لو اعتبر وجود البیاض فی نفسہ مع قطع النظر عن المحل بحیث یکون ذاتا مستقلۃ کان معدوما بل ممتنعا الخ من التدافع الصریح وقد انکر الصدر المعاصر للمحقق الدوانی کون الوجود مشترکا معنویا بین الوجود فی نفسہ وبین الوجود الرابطی بمعنی النسبۃ التامۃ حیث قال ان الوجود فی نفسہ والوجود الرابطی امر واحد تارۃ یلاحظ فی نفسہ ویصیر مستقلا تارۃ یلاحظ تبعاً للغیر فیکون غیر مستقل ولیس ہناک معنیان احدہما مستقل والآخر غیر مستقل ومعنی ثالث مشترک بینہما ہو الوجود المطلق المشترک بل معنی واحد تارۃ یلاحظ بنفسہ وتارۃ یلاحظ مرآۃ لتعرف حال الغیر وہذا کما قال القوم فی الامکان ونظائرہ واطنب اطنابا مملا اعترض علیہ ملک العلماء مولانا بحر العلوم قدس سرہ بان ہذا الکلام غیر مفہوم الی الآن لانہ ان ادعی ان لیس بین الوجود فی نفسہ والوجود الرابطی تغایرا اصلا لا بحسب الذات ولا بحسب الاعتبار فبطلانہ ظاہر فان الملحوظ مرآۃ لیس الا حالۃ بین شیئین ہو جزء کی من الجزئیات والوجود فی نفسہ لیس حالۃ بین شیئین فوجب التغایر ثم لا بد من القدر المشترک واما الامکان فالذی قال القوم ان الامکان الجہۃ المنتسبۃ بین الموضوع والمحمول فالنسبۃ المقیدۃ تلاحظ تبعا بما ہی مرآۃ ویمکن ان یلاحظ ہذا المعنی بنفسہ من دون ان یتبع معنی آخر ولم یقل القوم ان الامکان المطلق مستقل وغیر مستقل من دون تغایر اصلا وان کان مقصودہ ان لا تغایر بینہما بالذات وان کان مغایرا باعتبار التخصیص فح ہناک معنیان وقدر مشترک فلا یصح نفی المعنیین ولا نفی المعنی المشترک ثم قال صدر المعاصر للمحقق الدوانی بعد بذ من الکلام الاستدلال بان الوجود الرابطی معنی نسبی والوجود المحمولی معنی غیر نسبی فلو کان معنی واحدا یلزم ان یکون الشی تارۃ

من مقولة الاضافة وتارة من غيرها من المقولات في غاية الركاكة لانه ان اراد انه يلزم ان يكون المعنى
الواحد بلا تغير حاله وحدوث تعلقه بشئ آخر تارة من مقولة الاضافة والاخرى من غيرها فلزوم ذلك ممنوع
اذ المعنى الواحد المسمى بالكون والوجود اذا اضيف ونسب الى امرين وقيل وجود امر لآخر واخذ من
هذه الحيثية يدخل تحت المضاف واذا اضيف ونسب الى امر واحد وقيل وجود الشئ لم يدخل تحته
وان اراد انه يلزم ذلك وان كان بتغير حاله وحدوث تعلقه بشئ آخر ففساده ممنوع فان الشخص المعين
لما حدث له تملك امر صار مالكا له واذا حدث له ولد صار والدا له فدخل تحت المضاف بعد ما لم يكن
ونظائر ذلك اكثر من ان تحصى وردده المحقق الدواني بكلام مبسوط والقدر الذي يكفي لدفع ما ذكر
انا نعلم بداهة ان المعنى الواحد لا ينقلب بنحو الملاحظة تارة اضافة وتارة امرا حقيقيا فان المضاف من
الاجناس العالية وذاتيات الشئ الواحد لا يتغير حاله بالتفات العقل نعم الامر النسبي الذي هو المضاف
الحقيقي قد يلاحظ بالذات فيكون مستقلا بالمفهومية وقد يجعل آلة لملاحظة الغير فلا يكون مستقلا وهو في كلا
الحالين مضاف حقيقي لم يتغير عن تلك المقولة الى غيرها اصلا مثلا الابتداء والامكان ونظائرهما من
مقولة المضاف ثم العقل تارة يلتفت اليهما بالذات وقد يجعلهما آلة لتعرف حال اطرافهما وهو في كلتا الحالتين
معان نسبية لكن العقل في حالة الاولى متوجه الى نفسها وانما يلتفت الى اطرافها تبعيتها وفي الحالة الثانية
متوجه الى الاطراف وانما يلتفت اليها بالتبع فتعقل تلك المعاني في الحالتين موقوف على تعقل الاطراف
غير منفك عنه لكن الالتفات بالذات الى تلك المعاني قد ينفك عن الالتفات بالذات الى اطرافها
واما ان معنى واحدا اذا لاحظه العقل بوجه من الوجوه كان من مقولة المضاف واذا لاحظه بوجه آخر كان من
مقولة اخرى فما يشهد الفطرة السليمة بفساده واستحالته انتهى كلامه المتين غاية المتانة الا ان المحقق بنى الكلام
على مقدمة مشهورة وهو جنسية مقولة الاضافة والاولى ان يبني عليه ويكتفي بمجرد ان ما هو نسبة في نفسه لا
يصير في ملاحظة تارة امرا حقيقيا كما قدم قبل في ابطال كون شئ واحد مستقلا وغير مستقل بحسب الملاحظتين
كذا افاده مولانا بحر العلوم قدس سره في حواشيه على الامور العامة وقال البعض رد أ عليه بانه ان اريد
به كون شئ واحد بعينه متصفا بوصفين فمع بطلانه لا يتبين مما ذكر في بيانه وان اريد ان شيأ معينا كالكون
مثلا في نفسه مستقل واذا اضيف اليه النسبة الى شيئين كان شيئا فهذا المجموع غير مستقل لم يبق شيئا
واحدا بل المستقل جزء وغير المستقل كل والجزء حالي كونه جزء مستقل كما لا يخفى واجاب عنه ملك العلماء

مولانا بحر العلوم قدس سره بقوله لا يذهب عليك ان الحق المتبع ان المعاني التي انفسها نسب اذا اخذت
مطلقة عن خصوص الطرفين لا تعلق اللحظ اليها الا بالذات فتكون مستقلة ابدًا واذا لوحظت من حيث انها
منتسبة الى خصوص المتعلق فيصح اليه اللحظ بالتبع واللحظ بالذات ففي الملاحظة الاولى غير مستقلة وفي الثانية مستقلة
فالشئ الواحد في الملاحظتين متصف بوصفين وبطلانه غير ظاهر وما ذكر في بيانه وافٍ به واما القول بان المعنى
المستقل بالعروض نسبته لما يكون المجموع غير مستقل والاجزاء مستقلة فمخلف من القول ثم ذلك القائل معترضًا
على المحقق الدواني وما ذكره المحقق الدواني من كون المعنى النسبي مع توقفه على الغيرين التفت اليه مستقل
وان جعل مرآة للطرفين فغير مستقل لا يدري محصله لان مدار عدم الاستقلال على الاحتياج الى الغير
في التعقل فما معنى الاستقلال مع تسليم التوقف وعدم احتياج ذكر المتعلق في المعاني الكلية متحقق في الحالتين
وكذا الاحتياج الى الذكر في الجزئية فيهما واجاب عنه ملك العلماء مولانا بحر العلوم قدس سره بقوله وهذا
ايضًا لا ينبغي ان يصغى اليه لما عرفت ان مناط عدم الاستقلال ليس على مطلق الحاجة الى شئ بل الى
شئ متبوع في اللحاظ وفرق بين ذكر المتعلقين في الصورتين فانه اذا لوحظ المعنى الغير المستقل بالعرض
فذكر المتعلق انما هو لتعلق القصد اليه بالذات ولكونه ركنا من الكلام يحكم به او عليه واذا لوحظ بالذات
فذكر المتعلق ليس لتعلق القصد اليه بل لانه من متممات المعنى ولوازمه وحيث المعنى صالح للحكم عليه وبه
فافهم وتثبت ولا تزل فانه مزلة انتهى فظهر مما سبق ان التحقيق ان الاستقلال وعدمه صفة للملاحظة وتابعة
لها فيكون الشئ الواحد مستقلا وغير مستقل بحسب الملاحظتين وليسا من جوهريات الشئ وذاتياته حتى
يكون المستقل وغير المستقل مختلفين بالماهية ويقع لفظ الوجود في نفسه بالاشتراك اللفظي على معنيين احدهما
بازاء الوجود الرابطي بالمعنى الاول الآتي بيانه اعني لا يكون نسبته بين الشيئين بل يكون مفهوما مستقلا
ويعم ما لذاته وهو الوجود في نفسه لنفسه كوجود الجواهر وما لغيره كوجود الاعراض والصور وهو الوجود
في نفسه لا لنفسه اعني انه وجود نفس الشئ على الاطلاق سواء كان منسوبا الى شئ آخر وهو الموضوع
كما في الاعراض او لا كما في الجواهر والآخر بازاء الوجود الرابطي بالمعنى الثاني الآتي بيانه وهو ما يخص
بوجود الشئ لنفسه ولا يكون للنواعت والاوصاف اعني انه لا يكون منسوبا الى شئ آخر مغاير للمعروضه
وهو الذي يعبر عنه بالموضوع فيختص بالطبائع الجوهرية والثاني اعني وجود الشئ لغيره اعني ثبوت المحمول
للموضوع بمعنى النسبة التامة الخبرية الحاكية ويقال له الوجود الرابطي بالمعنى الاول ان يكون رابطة

الفصل الثاني في الوجود الرابطي بالمعنى الاول

بين الشئ وغيره وهذا الشئ يكون محمولا وذلك الغير موضوعا ويسمى ذلك التصديق مركبا اذا كان المحمول غير الوجود
في نفسه والعدم في نفسه والتقرر في نفسه واللاتقرر في نفسه ويسمى عند اهل المركبة كما يقال زيد كاتب
والجسم ابيض والبياض موجود في الجسم واما اذا كان المحمول هو الوجود في نفسه والعدم في نفسه او التقرر
في نفسه واللاتقرر في نفسه فذلك التصديق يسمى بسيطا وهذا هو المقابل للوجود المحمولي وقال في الاسفار
ان اطلاق الوجود الرابطي في صناعتهم يكون على معنيين احدهما يقابل الوجود المحمولي اعني وجود الشئ في نفسه
في مباحث المواد الثلث وهو الواقع رابطة في القضايا الايجابية وراء النسبة الحكمية الايجابية التي تكون في
جملة العقود وقد اختلفوا في كونه غير الوجود المحمول بالنوع ام لا ثم في تحققه في الهليات البسيطة ام لا والحق
هو الاول في الاول والثاني في الثاني والاتفاق النوعي في طبيعة الوجود مطلقا عندنا لا ينافي
التخالف النوعي في معانيها الذاتية ومفهوماتها الانتزاعية كما سيتضح لك زيادة اتضاح على ان الحق ان
الاتفاق بينهما في مجرد اللفظ وثانيهما ما هو احد اعتباري وجود الشئ الذي هو من المعاني الثانية وليس معناه
الا تحقق الشئ في نفسه ولكن على ان يكون في شئ آخر اوله او عنده لا بان يكون لذاته كما في الوجود القيوم
بذاته في فلسفتنا وجملة المفارقات الابداعية في الفلسفة المشهورة فان وجود المعلول من حيث هو
وجود المعلول هو وجوده بعينه للعلة الفاعلية التامة عندنا وعندهم لكن لا نقول بان لاجهة اخرى
فللمعلول غير كونه مرتبطا الى جاعله التام يكون تلك الجهة موجودة لنفسه لا لجاعله حتى يتغايرا الوجودان
ويختلف النسبتان وهم لا يقولون به اذ المعلول عندنا هو انحاء الوجودات بالجعل الابداعي وعندهم
انفس الماهيات كما في طريقة الرواقيين واتصافها بوجوداتها كما في قاعدة المشائين الى آخر ما قال في
الاسفار والوجود الرابطي بهذا المعنى الثاني ليس طباعه ان يباين تحقق الشئ في نفسه بالذات بل انه
احد اعتباراته وذاك ان الوجود في نفسه قد يوخذ لنفسه كوجود العقل او الجسم وقد يوجد لا لنفسه
بل لغيره كوجود الاعراض وقد يوخذ مع كونه لنفسه بنفسه كوجود الواجب تعالى واما الوجود الرابطي الذي
هو احدى الرابطتين في الهلية المركبة فنفس مفهومه يباين وجود الشئ في نفسه وفي قولنا البياض موجود
في الجسم اعتبار ان تحقق الشئ في نفسه وان كان في الجسم وهو بذلك الاعتبار محمول الهلي البسيط والا خبر
انه هو بعينه في الجسم وهذا مفهوم آخر غير تحقق البياض في نفسه ملحوظا بهذه الحيثية وانما يصح ان يكون محمولا
في الهل المركب ومفاده انه حقيقة ناعتية ليس وجودها في نفسها لنفسها بل الجسم كذا في الاسفار وقال

السيد الباقر دام في الافق المبين الوجود الرابطي يقع بحسب اصطلاح الصناعة على معنيين باشتراك اللفظ احدهما ما يقابل الوجود
المحمولي اي وجود الشئ في نفسه على ما يستعمل في مباحث الواو وهو ما يقع رابطة في القضية الحملية وفي النسبة الحكمية الاتحادية التي في جملة
العقود وحده وجود الشئ شيئا مبين بالحقيقة النوعية للوجود المحمولي اي تحقق الشئ في نفسه الذي حده وجود الشئ على الاطلاق والآخر
ما هو احد اعتباري وجود الشئ الذي هو من الحقائق الناعتية وليس معناه الا تحقق الشئ في نفسه ولكن على ان يكون في محل او لنعتا
لشئ او حاضرا عند شئ او غير ذلك اعني بذلك ان تحققه في نفسه على هذه الجهة لا بان يكون لذاته كما في تحقق الحقيقة القائمة بنفسها
على سبيل شان القيود المحصلة للطباع المبهمة لانه المعنى الرابط الذي هو تحقق الشئ شيئا وذلك كما يقال وجود البياض في الجسم و
وجود المعلول للعلة او وجود المعلوم عند العالم اذ المراد هو وجود البياض في نفسه ولكن في الجسم او وجود العرض في نفسه هو بعينه
وجوده في موضوعه ووجود المعلول في نفسه ولكن على ان يكون منتسبا الى العلة فمن المحقق ان وجود المعلول في نفسه من حيث هو
وجود معلول هو بعينه وجوده منتسبا الى علته ووجود المعلوم في نفسه ولكن بما هو مكشوف لدى العالم فاذن هذا الوجود الرابطي
اي المعنى الثاني ليس طباعه ان يباين تحقق الشئ في نفسه بالذات بل انه احد اعتباراته التي هو عليها واما الوجود الرابطي الذي هو احد
الرابطتين في الهليات المركبة من العقود ففي طباع نفس مفهومه ان لا يفيد تحقق الشئ في نفسه انتهى فجعل الوجود الرابطي مشتركا بين
النسبة المنضمة المخترعة الداعاة في عقود الهل المركب وبين الوجود الملحوظ بانه للغير ثم قال البعض الافاضل محصلا قال فيه ان الوجود الرابطي
يطلق في صناعتهم على معنيين احدهما النسبة الايجابية الحاكية الخ ليس بصحيح اذ هو مخالف له لا محصل له لانه جعل الوجود الرابطي
مشتركا بين النسبة الايجابية الحاكية وبين الوجود الملحوظ بانه للغير ولا يمكن ان يراد بقوله وما يقع رابطة الخ النسبة الحاكية التامة
لانها غير مختصة بالمركبة ومراده النسبة المنضمة المختصة بالمركبة كما سياتي التصريح في بيان مذهبه وايضا يفهم مما قلنا من حواشي
مولانا بحر العلوم قدس سره على الامور العامة حيث قال وقال في موضع آخر بعد تبيان اطلاق الوجود على معنيين بالاشتراك
اللفظي احدهما هذه النسبة المخترعة الداعاة في عقود الهل المركب وثانيهما وجود الشئ في نفسه على انه للغير بهذه العبارة الخ ثم اشار
صاحب الافق المبين بعد تلك العبارة المذكورة متصلا الى هاتين الاعتبارين بقوله واني لست اعني بقولي هذا ان الوجود
الرابطي بالمعنى الاول بما هو كذلك يقع في الهليات البسيطة حتى يكون قولنا البياض موجود في الجسم عقدا هليا بسيطا فان ذلك
اي وقوع الوجود الرابطي بما هو وجود رابطي لا يكاد يصح بوجه بل انما اعني ان الوجود الشئ الناعتي له صلوح ان يجري في لحاظ
العقل عن ذلك لاعتبار ويؤخذ من حيث تحقق ذلك الشئ في نفسه وهيئته بل بسيط فيقال البياض موجود فليس البياض
من الموجودات الحقيقية وان كان وجوده الذي ليس من اقليم الجواهر بل هو في ذاته على سبيل الحقيقة ليس لذاته بل هو لغيره
المنعوت به انتهى ثم صرح بذلك الاعتبارين بقوله وان وجوده اعتبار ان احدهما تحقق الشئ في نفسه لا على التجوهر وهو بذلك

الاعتبار محمول الى البسيط من المعقود والآخر انه بعينه في الجسم وهذا مفهوم آخر غير تحقق البياض في نفسه وان كان هو بعينه تحقق البياض
في نفسه ملحوظا بهذه الجهة وانما يصح ان يقع محمولا في الهلية المركب كقولنا البياض موجود في الجسم ومفاده انه حقيقة ناعتية ليس وجوده
في نفسها لذاتها وانما هو في الجسم والمحل وربما يجعل حينئذ موضوع العقد فيقال وجود البياض هو وجوده في الجسم والمحل وهذا من خواص
الماهيات الناعتية انتهى فتبين منه ان للوجود الناعتي اعتبارين احدهما تحقق الشئ في نفسه المحمولي وثانيهما تحقق الشئ في نفسه ولكن على ان يكون
في محل يعني الوجود الملحوظ بانه للغير والوجود الرابطي بالمعنى الثاني احد اعتباريه وهو الوجود الملحوظ بانه للغير دون الآخر اعني الوجود المحمولي و
ما قال بعض الافاضل بعد نقل كلام صاحب الافق المبين ان الوجود الرابطي يطلق على معنيين الخ لا يخفى على المتامل ان هذا الكلام في غاية
السخافة لانه لو اعتبر وجود البياض في نفسه مع قطع النظر عن المحل بحيث يكون ذاتا مستقلة كان معدوما بل ممتنعا كما ان الثوب
اذا اعتبر صورة في القطن كان موجودا واذا اعتبر مباينا للقطن ذاتا على حياله كان ممتنعا من تلك الحيثية فلا معنى لاعتبار تحقق البياض
في نفسه مع قطع النظر عن المحل حتى يكون قولنا البياض موجود قضية هلية بسيطة الخ ليس بصواب لانه اذا لم يكن وجود العرض في نفسه
موجودا اصلا كما زعم فلاي شئ يلحق الاضافة حتى يكون المعنى الثاني للوجود الرابطي متحققا فاذن ثبت للعرض وجود في نفسه فيصدق البياض
موجود في نفسه قضية هلية بسيطة لوجود مداره وهو صدم اشتماله على الوجود الرابطي بالمعنى الثاني وايضا يدل على تحقق وجود العرض في نفسه و
اعتباره قول الشيخ في التعليقات وجود الاعراض في انفسها هو وجودها في موضوعاتها لانه هلية مركبة موجبة موضوعها الوجود المحمولي
للاعراض ومحمولها الوجود الرابطي بالمعنى الثاني للاعراض ايجاب العقد يقتضي وجود الموضوع وهو ههنا الوجود المحمولي للاعراض فثبت
وجوده اعتباره بلا ريب فكيف يكون ممتنعا والثوب ايضا كذلك فلا يراد ايضا قولنا البياض موجود في نفسه قضية حاكية عن تقرر
الحقيقة الناعتية والقضية الحاكية عن تقرر الموضوع بسيطة عندهم سواء كان الموضوع من الحقائق الجوهرية او الماهيات العرضية
ولم يفهم من كلامهم في موضع التخصيص بالحقائق الجوهرية بل هم مصرحون في موضعه بكون القضية الحاكية عن تقرر الحقيقة الناعتية
بسيطة ويدل على ان القوم ذهبوا الى ان للعرض وجودا في نفسه ما قال القاضي مبارك في حاشية شرح السلم اعلم ان الجمهور ذهبوا
الى ان للعرض وجودا في نفسه ومع ذلك له ربط بشئ آخر كالسواد مثلا مع وجوده في نفسه مرتبط بالجسم وهذا الارتباط يسمى بالحلول
والقيام والوجود الرابطي وهو غير الوجود الذي للعرض في نفسه انتهى بقدر الحاجة فلا يكون الوجود في نفسه للعرض
ممتنعا ولا يكون من مخترعات السيد الباقر كما زعم لانه ذهب اليه القوم ايضا وقال القاضي مبارك ره ان
الوجود الرابطي كما يقال على المعنيين المشهورين احدهما ثبوت المحمول للموضوع اي النسبة الحكمية الحاكية
وهي تعم العقود باسرها بحسب الحكاية وثانيهما ثبوت الشئ للشئ بان يكون هذا النحو من الثبوت
وجودا في نفسه لكنه للغير وهو يختص بالاعراض بحسب الحكي عنه كذلك يقال

على مطلق اتصاف الموضوع بالمحمول وهو من خواص لهليات المركبة بحسب المحكى عنه على الاطلاق لا بحسب المحكى عنه
الخاص كالمحكى عنه لقولنا الجسم ابيض انتهى مع توضيح اذ المحكى عنه فى الهلى البسيط هو نفس الموضوع فقط لا كونه على
حال وصفة اذ ليس هناك حال يتنزع الوجود عنه الا نفس الموضوع والمراد اتصاف الموضوع بالمحمول هو
بعينه معنى ثبوت المحمول للموضوع ان يكون للموضوع حال او صفة به يصح الحكاية عنه بانه كذا فما قاله الدوانى المستفاد
من المنهية ان المعنى الاول والثالث للوجود الرابطى معنى مجازى وانما الحقيقى هو المعنى الثانى فقط وايده
بما نقل عن السيد السند فى شرح المواقف حيث قال بعد ما قال قال السيد السند فى شرح المواقف قد يطلق
لفظ الوجود والحصول والثبوت والتحقق على الصدق والاتصاف لمشابهته بمعناه الحقيقى الذى كلامنا
فيه انتهى وبهذا يظهر ان اطلاق الوجود على هذا المعنى على التجوز والتشبيه وكذلك على المعنى الاول والمعنى
الحقيقى هو الوجود فى نفسه سواء كان لنفسه كوجود الجواهر مثلا او لغيره كوجود الاعراض انتهى كلامه وجه
الاستفادة ان المعنى الاول والثالث غير مستقلين بالمفهومية لاجل ذلك لا يطلق عليهما الوجود حقيقة
كما هو الظاهر من المنهية فلا يطلق حقيقة عليهما الوجود الرابطى اى وجود مستقل ذو رابطة ايضا وانما يصدق
الوجود الرابطى حقيقة على المعنى الثانى فقط والحاصل ان الوجود الرابطى بالمعنى الاول مفهوم تعلقى لا يمكن
تعقلها على الاستقلال وهو من المعانى الحرفية ويستحيل ان ينسلخ عنه ذلك لشان ويوخذ معنى اسميا بتوجيه الالتفات
اليه فيصير الوجود المحمولى نعم ربما يصح ان يوخذ نسبيا غير رابطى وبالمعنى الثانى مفهوم مستقل بالتعقل هو وجود الشئ
فى نفسه انما يلحقه الاضافة الى الغير بحسب الواقع خارجا عن مهيته موضوعه فله صلوح ان يوخذ بما هو
هو فيكون معنى اسميا بخلاف الاضافات المختصة والنسب الصرفة وهذه الاقسام متباينة فى العدم على وزان
ما قيلت فى الوجود وبان يقال ان اطلاق العدم الرابطى فى صناعتهم على معنيين احدهما النسبة التامة الخبرية
الحاكية السلبية الغير المستقلة وثانيهما عدم شئ فى نفسه ولكن عن محل وهذا هو العدم الرابطى المحكى عنه فى سوالب
الهليات المركبة كذلك يطلق العدم فى نفسه على معنيين احدهما بازاء المعنى الاول للعدم الرابطى وثانيهما
بازاء الثانى منه وكثيرا ما يقع الغلط من اشتراك اللفظ فلو اصطلح على الوجود الرابط لاول الرابطتين
والرابطى للثانى وبازائهما الوجود المحمول لاول المعنيين والوجود فى نفسه للثانى وكذا فى باب العدم
يقع الصيانة عن الغلط كذا افاد الصدر التلميذ الشيرازى فى الاسفار الاربعة بانجلة المعنى الاول للوجود الرابطى
النسبة التامة الايجابية الحاكية لا الوجود الرابطى الذى اخترعه صاحب الافق المبين اى النسبة المنضمة

فی المحمول والموضوع سوی الاخباریة الحاکیة فانه من هو ساته والثانی ما هو احد الاعتبارین لوجود الحقائق
الناعتة ولما کان لوجود الشئ الذی هو من الحقائق الناعتة اعتباران احدهما وجود ذلک الشئ فی نفسه
ولکن علی ان یکون للغیر لکون ذلک الشئ من الحقائق الناعتة وبهذا الاعتبار یکون محمولا للهلیة المرکبة
کقولنا البیاض موجود فی الجسم لان هذا الاعتبار زائد علی وجوده فی نفسه وثانیهما وجوده فی نفسه مع قطع
النظر عن کونه للغیر وان کان فی نفس الامر متحققا فیه وبهذا الاعتبار یکون محمولا للهلیة البسیطة کقولنا البیاض
موجود فی نفسه ولم یتعلق الغرض فی هذا المقام بذکر هذا الاعتبار الآخر من اعتباری وجود الشئ الذی هو من
الحقائق الناعتة الذی یصیر به محمولا فی الهلیة البسیطة لم یذکره الشارح حمد الدرح بالذات وانما ذکره صاحب
الافق المبین بل ذکر الشارح العلام الاعتبار الاول فقط وفسر الوجود الرابطی بالمعنی الثانی بتفسیرین
وعبره بالاعتبارین لکن لما کان الاعتبار الاول لا یباین تحقق الشئ فی نفسه بالذات بل هو احد اعتباراته
التی هو علیها وذاک ان الوجود فی نفسه قد یوخذ لنفسه کوجود العقل والجسم وقد یوخذ لا لنفسه بل لغیره کوجود الاعراض
وقد یوخذ مع کونه لنفسه بنفسه کوجود الواجب تعالی کما مر اضاف الشارح الاعتبارین الآتیین الی تحقق الشئ
فی نفسه وذکرهما لاجل ذلک زاد لفظ فی نفسه بعد قوله من الحقائق الناعتة حیث قال وثانیهما یعنی الثانی
من المعنیین للوجود الرابطی ما هو احد اعتباری وجود الشئ الذی هو من الحقائق الناعتة فی نفسه ولا
یلزم ان یکون الوجود المحمولی الذی لم یذکره الشارح العلام اعتبارا آخر لوجود الشئ الناعتی فی نفسه
والالزم کون الشئ اعتبار النفسه لان وجود الشئ الناعتی فی نفسه المضاف الیه للاعتبارین ایضا
وجود محمولی والشاهد العدل علیه کلام مولانا بحر العلوم فی حواشیه علی الامور العامة ناقلا عن بعض المتاخرین
ان الوجود الرابطی بالمعنی الثانی وجود فی نفسه محمولی مستقل قد اخذ مع اضافة عارضة الی متعلق ما هذا الوجود
وجود له الخ فذکر الشارح العلام اعتباری تحقق الشئ فی نفسه واراد بلفظ الاحد الاحد الغیر المعین
الشامل لکلا الاعتبارین والمقصود من الترديد تعمیم الاطلاق فالاعتباران مذکوران فی الشرح و
هما تفسیران لتعبیر ان واطلاقان للمعنی الثانی للوجود الرابطی فالمعنی الثانی للوجود الرابطی کلا
الاعتبارین المذکورین فی الشرح وهذا هو مراد القائلین بذکر الاعتبارین ویویده ما بین اولا تلمیذ
الشارح العلام فی حاشیته المعلقة علی قول الشارح رح اعتباری وجود الشئ الذی هو من الحقائق
الناعتة فی نفسه الخ من ان لوجود الاعراض اعتبارین احدهما الوجود المعروض للاضافة مثلا وجود

السواد اللحوظ بكونه فی الجسم وثانیهما الاعتبار الصرف ای کونه فی الجسم فالوجود الرابطی یطلق علی ذلک الاعتبار
کما علی کونه فی الجسم وعلی المعتبر ای وجود السواد فی نفسه اللحوظ بکونه فی الغیر والاول اشار الیه الشارح
بقوله ومیسی مآله الاتحقق الشیء فی نفسه ولکن علی ان یکون فی محل والثانی بقوله او وجود هذه الحقائق
ثم قال ان ایراد التثنیة ههنا غیر صحیح لانه لیس ههنا اعتباران بل احدهما اعتبار والثانی معتبر کما
بیناه لعله اتی ههنا تغلیبا او مجازا او حقیقة بان یراد بالمعتبر الاعتبار مجازا ثم یقال کلا الاعتبارین
فکان ح اطلاق الاعتبارین علیهما حقیقة وان کان مجازا قبله انتهی حیث قال ایراد التثنیة ههنا ای
فی قوله اعتباری وجود الشیء الخ غیر صحیح لانه لیس ههنا اعتباران بل احدهما اعتبار والثانی معتبر فان
کان المراد بالاعتبارین المذکورین فی قول الشارح الوجود المحمولی والوجود اللحوظ بکونه فی الغیر
کما زعم فکیف یکون احدهما اعتبارا والثانی معتبرا الانهاح وجودان مستقلان معتبران لهذا لایجری
التغلیب فی قولی الافق والاسفار فهناک الاعتبار بمعنی الدرجة ولیس بمعنی الامر الغیر المستقل لتابع فی
الوجود نعم یمکن فی قول الشارح العلام کلاهما اما التغلیب فکما مر واما کون الاعتبار بمعنی الرتبة والدرجة
فلان کونه اللحوظ الوجود اللحوظ بانه للغیر کلیهما درجتان للوجود فی نفسه وان کان الاول اعتبارا والثانی
معتبرا وکان ینبغی علی تلمیذ الشارح ان یقول بقوله تحقق الشیء فی نفسه ولکن علی ان یکون الخ فتدبر
ولیس مآله الخ والاخرج قوله او وجود هذه الحقائق من تحت مآله ولیس کذلک ولما لم یلتفت بعض
الافاضل الی قوله فی نفسه وکان فی ذهنه عبارة الافق والاسفار التی لیس فیها لفظ فی نفسه فهم ان الاعتبار
الآخر من هذین الاعتبارین اللذین ذکرهما الشارح العلام بقوله اعتباری وجود الشیء الخ هو
وجوده فی نفسه یعنی الوجود المحمولی المستقل الذی یکون محمولا للهلیة البسیطة واعترض علی الناظرین
فی کلام الشارح حیث قال والناظرون فی کلام الشارح
قد توهموا ان الاعتبارین مذکوران فی الشرح فوقعوا فی البحر والغلط واوقعوا الناس فی الجبط واللغط
انتهی ولا یصح تقدیر فی نفسه فی کلام صاحب الافق المبین والا لزم الحذر المذکور علی هذا التقدیر
لانه جعل الوجود المحمولی اعتبارا آخر من اعتباریه بخلاف الشارح العلام فظهر مما قررنا ان من
نقل لفظ فی نفسه فی کلام صاحب الافق المبین فمنقوله من زلة قلمیة بین مما ذکرنا ان احد الاعتبارین
اللذین ذکرهما الشارح العلام الوجود فی نفسه للشیء الذی هو من الحقائق الناعتیة کالسواد والبیاض

لكن ان يكون فى محل كالجسم اى بل كونه فى محل اعنى كونه للغير فالمعنى الثانى للوجود الرابطى على هذا التفسير الاول
اى كونه للغير اعتبار غير مستقل الحق للوجود المستقل وهو الضمير الراجع الى وجود الشئ الذى هو من الحقائق الناعتية
فى نفسه بحسب خصوصية الحقيقة الناعتية التى هى موضوع هذا الوجود المستقل وهو الاعراض كالبياض والسواد
وهذا تفسير بلازم وجوده الذى هو معنى حرفى غير مستقل اعنى كونه للغير وهذا الاعتبار لم يذكره غير الشارح العلام
والوجود الرابطى لمعنى النسبة التامة الحاكية ولمعنى كونه فى المحل بعد الاشتراك فى انه معنى حرفى غير مستقل
بالمفهومية ومفاد لكان الناقصة احق ان يسمى بالوجود الرابط لا بالرابطى لانه نفس الربط لا انه وجود
له ربط بشئ ويقابلهما وجود الشئ فى نفسه سواء كان لذاته او لغيره بخلاف الوجود الرابطى لمعنى وجود هذه
الحقائق ملاحظا ومعتبرا الخ لانه لسبب كونه معنى مستقلا بالمفهومية احق ان يسمى بهذا الاسم اى الوجود الرابط
لانه يحيل الى وجود وربط ويقابله وجود الشئ فى نفسه لنفسه لا لغيره وتانيهما الوجود فى نفسه للشئ الذى هو من الحقائق
الناعتية ملاحظا ومعتبرا بالارتباط بانه للغير اى وجوده الملحوظ بانه للغير اعنى فى المحل فالمعنى الثانى للوجود
الرابطى على هذا التفسير الثانى اى الوجود الملحوظ بانه للغير وجود مستقل بحقه بحسب خصوصية موضوعه اعتبار
غير مستقل بانه للغير وهو ارتباطه بالغير كسائر النعوت والاضافات التى هى مفهومات فى انفسها اى
مستقلة باعتبار ذواتها ثم لزمتها الاضافة والوجود الرابطى بالمعنى الثانى من كلا التفسيرين والاعتبار
مختص بالمحكى عنه للهليات المركبة الايجابية لان المحمول فى الهليات البسيطة لما كان وجودا مصدريا
هو عبارة عن نفس موجودية الشئ لانه شئ له وجود سوى وجود الموضوع كما هو شان الاعراض
الاخر والا لزم للوجود وجود وهلم جرا حتى يتسلسل فلم يحتج فى موجوديته الى وجود زائد فلم يصح
ان يقال وجوده فى نفسه هو وجوده فى موضوعه بل هو نفس وجود موضوعه فليس هو من الاعراض
التى وجودها فى انفسها هو وجودها لمحالها فلا يكون فى المحكى عنه لها ارتباط بمعنى كون المحمول موجودا
فى نفسه لكن ان يكون فى محل او ملاحظا ومعتبرا بانه للغير بخلاف الهليات المركبة وليس الغرض نفى الارتباط
مطلقا فى المحكى عنه فى الهليات البسيطة اعنى المنفى الربط من جهة الوجود لا المطلق فالوجود مرتبط بنفسه
لا بالوجود فحصل التطابق بين المحكى عنه الغير المشتمل على الربط فى الهليات البسيطة وبين الحكاية المشتملة
على الرابط لان الضرورى للتطابق الربط مطلقا لا الربط بعينه والا لزم عدم التطابق فى المركبة ايضا
لان الربط فى المحكى عنه بمعنى وهو المعنى الثانى للوجود الرابطى وفى الحكاية بمعنى آخر وهو النسبة التامة

الحاكية ويؤيد ما قلنا ما قال السيد الباقر داماد في القبسات حيث قال اما انت من المتبصرين بما قد تلونا عليك
في سائر كتبنا ان وجود الشيء في اي ظرف وعاء كان هو وقوع ذلك الشيء في ذلك الظرف لا الحوق امر به
والضمامه اليه والا رجع الهل البسيط الى الهل المركب وكان ثبوت الشيء في نفسه هو ثبوت شيء لشيء ومن بحسب
وجود المهيته وصفا ما من الاوصاف العينية او امرا ما من الامور الذهنية وراء مفهوم الموجودية المصدرية
فليس من اهل استحقاق المخاطبة ولا هو من رجال اصحاب الحقيقة كما قال شركاؤنا السابقون في الصناعة
ولو كان الامر على ما حسبه لكان الوجود نفسه مهيةً ما من المهيات ويكون لا محالة وجوده زائداً على مهيته
كما مر في سائر المهيات الممكنة ويكون وجوده ايضاً هو ثبوته المصدري كوجود سائر الاشياء فاذن الوجود
في الاعيان هو نفس صيرورة الشيء في الاعيان لا ما بالاتصاف به صير الشيء في الاعيان وكذلك الوجود
في الذهن هو نفس وقوعه في الذهن ووجود كل عرض هو وجوده في موضوعه ووجود الوجود هو وجود موضوعه
والشيء المعلول نفس ذاته مهية مجعولة الجاعل جعلا بسيطا والوجود حكاية عن ذاته المجعولة بالفعل فمرتبة
الذات المجعولة بالفعل يقال لها مرتبة التقرر والفعلية وللمطلب الذي بازائها الهل البسيط الحقيقي اعني
هل الشيء ومرتبة الوجود المصدرية المنتزعة تقال لها مرتبة الوجود وللمطلب الذي بازائها الهل البسيط
المشهوري اعني هل الشيء موجود على الاطلاق وصيورتهما رهذين المطلبين بآخرة واحد بحسب المحكي عنه
ومفاد السالب في الهليات البسيطة اما في التحقيقي فسلب الذات في نفسها واما في المشهوري فسلب
الوجود على الاطلاق وصيورتهما ايضا بآخرة واحد بحسب المحكي عنه فاما اثبات مفهوم من المفهومات اي
مفهوم كان من جوهريات المهيته او من عرضياتها فمن حيز الهل المركب اعني هل الشيء شيء والمحكي عنه ثبوت
شيء لشيء وفي السالب سلب شيء عن شيء فاذن الوجود شرح نفس الذات المتقررة والعدم وهو
سلب الوجود شرح لبطلان الذات الموهومة ليستها ومفهومه ليس هناك شيء لا ان هناك امرا
مفهومه الليس انتهى كلامه. ذهب الصدر الشيرازي صاحب الاسفار تلميذ السيد باقر داماد الى
ان الهلية البسيطة لا تحتاج الى النسبة الرابطة الحاكية بل الوجود مرتبط بنفسه بخلاف المركبة قال
في حواشي شرح حكمة الاشراق ان الفرق بين الهليات البسيطة والمركبة بان محمول البسيطة متضمن
للرابط ولا يحتاج الى رابطة اخرى بخلاف المركبة انتهى كذا يظهر من تقرير مولانا بحر العلوم في
الحواشي على الجلالية والامور العامة وعبارة الحواشي على الجلالية هكذا وتلميذ صاحب لاف المبين الصدر

ذهب الصدر التلميذ صاحب الاسفار

الشیرازی زعم ان محمول الهلیات البسیطة مشتمل علی الرابط ولا یحتاج الی رابط زائد علی المحمول زعما منه
بان الوجود بنفسه مرتبط مع موضوعه وماسوی الوجود انما یرتبط بالوجود فیحتاج الی رابط زائد انتهی وعبارة
الحواشی علی الامور العامة هکذا وعلمت ایضا ان النسبة الحاکیة خارجة عن الحاشیتین فلا یلتفت الی ما
قال تلمیذ صاحب لافق المبین الصدر الشیرازی فی حواشی شرح حکمة الاشراق ان الفرق بین الهلیات
البسیطة والمرکبة بان محمول البسیطة الی آخر ما ذکرنا انتهی فظهر ان مذهب صاحب الاسفار الصدر الشیرازی
تلمیذ الباقر ان الهلیة البسیطة لاتحتاج الی النسبة الرابطة الحاکیة بل الوجود مرتبط بنفسه بخلاف المرکبة
وانما یشیر ارکانه الشارح العلام بقوله العجم نظهور انطباقه علی مذهب الصدر التلمیذ وان لم یکن ماثورا
من السلف ووجه الابطال لهذا المذهب ان الوجدان الصحیح یحکم بان القضیة ای قضیة کانت لاتنعقد
بدون النسبة التامة الحاکیة لان مناط القضیة علی احتمال الصدق والکذب ومناطهما علی الحکایة
وهی علی النسبة الحاکیة فمناط القضیة علی النسبة الحاکیة وبدونها منسلکة فی سلک المفردات وایضا المحمول
ملحوظ استقلالا فکیف یندرج فیه النسبة الحاکیة فانه ان لوحظ بجمیع اجزائه استقلالا فلا نسبة رابطة
اذهی غیر مستقلة وان لم یلاحظ استقلالا فلا یصح للمحمولیة وایضا النسبة الحاکیة رابطة بین الموضوع
والمحمول فلا تکون داخلة فی احدهما لان المعنی الحرفی لا یصلح عند احد ان یکون محمولا علیه وبه اوجزء
منهما وایضا افید لابطال هذا المذهب وجه وجیه وهو ان قولنا الکاتب موجود هلیة بسیطة منعکسة الی هلیة
مرکبة وهی قولنا الموجود کاتب فهذه القضیة التی هی عکس الهلیة البسیطة اما مشتملة علی النسبة التامة
الخبریة الحاکیة فلا یکون العکس عبارة عن مجرد تبدیل طرفی القضیة مع بقاء الکیف کما هو المسلم عند الکل
اوغیر مشتملة علیها فبطل القول باشتمال جمیع الهلیات المرکبة علی النسبة التامة الخبریة الحاکیة
وایضا الکلمات الوجودیة روابط زمانیة وانها بموادها تدل علی النسبة الرابطة وبهیئتها علی الزمان کما هو
المحقق عندهم ویشهد به الوجدان ایضا فلفظ کان فی قولنا زید کان موجودا اما دالة علی النسبة
الرابطة فیبطل القول بعدم اشتمال الهلیة البسیطة علی النسبة الرابطة اوغیر دالة علیها وهو مع کونه
خلاف الاجماع خلاف بدیهة العقل ایضا وتأیید هذا القول العجم زید هست وزید نیست بدون ذکر
الرابطة لاینفع اصلا کیف وعدم الذکر علی تقدیر تسلیمه فی هذه الصورة لایدل علی انتفائه فی الواقع
علی انهم یقولون زید موجود هست وزید موجود نیست بذکر الرابطة مع ان الحقائق لاتتقمص من

مذہب الصدر الشیرازی المعاصر للمحقق الدوانی

اعم طلاقات العرفیۃ وذہب الصدر الشیرازی المعاصر للمحقق الدوانی الی ان الہلیۃ البسیطۃ لاتحتاج الی النسبۃ التامۃ الحاکیۃ بل یکفیہا النسبۃ الحکمیۃ المسماۃ بین بین وہی الاتحاد الملاحظ بین الطرفین رابطا بینہما والمرکبۃ لابد لہا من الرابطتین وشیدارکانہ بان العجم لایذکرون الرابطۃ فی البسیطۃ فیقولون زید ہست وزید نیست وفی المرکبۃ یذکرون ویقولون زید نویسندہ است وزید نویسندہ نیست فلم یعتبر وافی الہلیۃ البسیطۃ سوی الطرفین المربوطین بالاتحاد امرا آخر واعتبر وافی المرکبۃ سوی ماذکر الوجود والعدم الرابطین والشاہد العدل علی ہذا ماقص فی حاشیۃ المعلقۃ علی قول شارح التجرید وتلک الرابطۃ اما الوجود الخ حیث قال ان اراد بالرابطۃ النسبۃ المتصورۃ بین الموضوع والمحمول فی جمیع القضایا حال الاذعان بہا او الشک فیہا وہی النسبۃ الحکمیۃ المسماۃ بین بین فلانسلم انہا الوجود بل ہی الاتحاد الملاحظۃ بین الطرفین رابطۃ بینما حال الاذعان والشک ایضا فانک تذعن بان ہذا ذاک وہو اتحادہما او لیس ہذا ذاک وہو سلب اتحادہما او تشک فی انہ ہل ہذا ذاک ام لا وہو التردد فی اتحادہما وان اراد بہا ما تربط المحمول بالموضوع سوی النسبۃ الحکمیۃ المسماۃ بین بین فمسلم انہا الوجود او العدم لکن ذلک مختص بالہلیۃ المرکبۃ دون البسیطۃ اذ لابد فیہا بعد تصور الموضوع والمحمول المربوطین بالاتحاد وہو النسبۃ الحکمیۃ من اعتبار الوجود والعدم فیما بینہما لیحصل الاذعان فیہا او الشک فیہا بخلاف الہلیۃ البسیطۃ اذ یکفی فی الاذعان بہا او الشک فیہا تصور الطرفین مربوطا بالاتحاد بالوجہ المذکور ولایحتاج ذلک الی اعتبار الوجود والعدم فیما بین طرفیہا مثلا یقال بالفارسیۃ فی الہلیۃ البسیطۃ زید ہست وزید نیست وفی الہلیۃ المرکبۃ زید نویسندہ است وزید نویسندہ نیست فلم یعتبر فی الہلیۃ البسیطۃ سوی الطرفین المربوطین بالاتحاد امر آخر فی الاذعان واعتبر فی المرکبۃ سوی ماذکر الوجود والعدم ولذلک سمی الاول بسیطۃ والثانی مرکبۃ واذا کان ذلک مختصا بالمرکبۃ فلانسلم ان المحمول الذی ہو الوجود اذا نسب الی الموضوع لابد لہ من رابطۃ اخری ہی الوجود بل الرابطۃ الی الموضوع ہو الاتحاد ولایحتاج الی ضمیمۃ اخری انتہی وایضا قال فی حواشیہ ردا علی المحقق الدوانی القائل لعدم الفرق بین عقد وعقدانہ لانزاع لاحد فی ان کل قضیۃ لابد فیہا من النسبۃ الحکمیۃ المسماۃ بالنسبۃ بین بین وہی الاتحاد الملاحظ بین الموضوع والمحمول رابطا لکلام فی ان الہلیۃ المرکبۃ لایکفی فیہا النسبۃ الحکمیۃ بل لابد ان ینضم الیہ الوجود والعدم ویجعل کلاہما معا رابطا بین موضوعہا ومحمولہا فلترکب الرابطۃ سمیت موکبۃ انتہی ومثلہ قال فی موضع آخر من جدیدتہ

ولا يرجع حاصله الا الى ان الذى هو ضرورى للعقد من النسبة الرابطة هو النسبة التقييدية التى اعتبرها المتاخرون
وسموها بين بين واما خصوص العقد الهلى المركب فلا بد فيه من شيئين احديهما المذكورة وهى لازمة فى كل
عقد والثانية النسبة التامة الخبرية الايجابية وهو الوجود الرابطى او السلبية وهو العدم الرابطى وردده المحقق
الدوانى فى الحواشى القديمة بانه لا شك من له وجدان صحيح فى ان اىّ مفهوم نسب الى غيره بالايجاب
او السلب فلا بد بينهما من رابطة اذ لا يتصور هما من تصور النسبة الحكمية واذعان وقوعها او لا وقوعها او
من ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة على وجه الاذعان على اختلاف رأى القدماء والمتاخرين
والتفرقة بين مفهوم ومفهوم فى هذا الحكم يشهد العقل لفساده لهذا صرح الشيخ وغيره من القدماء بتثليث
اجزاء القضية الطرفين والنسبة الايجابية او السلبية والمتاخرون بتربيعها بناء على اعتبار نسبة بين بين و
على ما زعمه يكون اجزاء القضية فى الهلية البسيطة اثنين وفى الهلية المركبة اربعة وهذا مما لم يقل به احد
ولا يقبله فطرة سليمة كيف واذا كان الحكم فى البسيطة باتحادهما او سلب اتحادهما وكان ذلك كافيا
فى تحقق مضمون القضية فى العقل كان كافيا فى المركبة بان يكون الحكم فيها ايضا باتحاد الموضوع والمحمول
او سلبه من غير اعتبار الوجود والعدم اذ لا فرق فى بداهة العقل بين الصورتين فى هذا الحكم اذ كما يحكم
به العقل باتحاد الطرفين فى زيد موجود كذلك يحكم باتحادهما فى زيد قائم من غير فرق على ان العقل
يجزم بان ما ثبت فى صورة الايجاب فهو منفى فى صورة السلب فلا بد ان يكون الحكم فى الايجاب بوضع الاتحاد وفى السلب
برفعه لا ان يكون الحكم فى الايجاب بنفس الاتحاد وفى السلب بنفيه وقل لى اذا تصورت زيدا ومفهوم الوجود اليكفى هذا ان
التصور ان فى حصول التصديق من غير ملاحظة النسبة بينهما وتأييد هذا القول العجم زيد هست وزيد نيست بدون
ذكر الرابطة لا ينفع اصلا كيف وعدم الذكر على تقدير تسليمه فى هذه الصورة لا يدل على انتفائه فى
الواقع على انهم يقولون زيد موجود هست وزيد موجود نيست وتلخيصه ان الضرورة الغير المذكورة بمثابة
وقاضية بانه لا بد للاذعان من ملاحظة النسبة التامة الخبرية الحاكية فى كل عقد من غير استثناء سواء اكتفى بها
كما هو رأى القدماء او اعتبر معها نسبة اخرى بين بين كما هو رأى المتاخرين وقوله قل لى الخ تنبيه
على ان النسبة التامة الخبرية ضرورية مع الاشارة الى بطلان مذهب المتاخرين لان الكافى
فى الاذعان النسبة الخبرية فاعتبار نسبة اخرى حشو وخلف من القول ثم قال المحقق الدوانى فى جدته
ثم قال اى الصدر المعاصر وقد يعدم الذكر لا يدل على انتفائه انما ينفعه لو استدل بمجرد عدم ذكره

فی الکلام اذا استدل باستغناء الکلام عنہ مطلقا حتی لا یکون معتبرا فیہ لفظا ولا معنی کما لا یخفی اقول لا یخفی اجعلہ مؤیدا من قول النحاۃ لا یدل علی الاستغناء اصلا فان الثابت من کل اللغۃ علی تقدیر التسلیم ہو عدم الذکر ولا یلزم منہ الاستغناء معنی کما لا یخفی علی انا لا نسلم عدم الذکر اذ قد نقل انہ فی الفارسیۃ الاصلیۃ لفظ ہی بمعنی الوجود وکان اصل الکلام زید ہی است ثم خفف فقیل است حتی قیل فی بعض البلاد یتلفظون بالاصل ہیند وہی است فعلی ہذا یکون الرابطۃ مذکورۃ وایضا یرد علیہ مذہب المتاخرین بان الذی لا بد فی انعقاد القضیۃ ہو النسبۃ الحاکیۃ لیست الا الوجدان الصحیح شاہد عدل بان سوی الحاکیۃ لا یعقل نسبۃ اخری فی القضیۃ اصلا فلو کان الہل البسیط غیر مشتمل علی النسبۃ الحاکیۃ المسماۃ بالوجود لتم العقد من جزئین ولتم القضیۃ من دون الحکایۃ وہو بدیہی البطلان وہذا ظاہر جدا الا ان المحقق الدوانی رحمہ اللہ تعالی تنزل الی رائہ وسلم نسبۃ بین بین ورده بوجہ وجیہ بحیث لا یبقی شائبۃ شبہۃ وقال سلمنا ان النسبۃ الحکمیۃ المعتبرۃ فی جمیع القضایا ہو الاتحاد بین الموضوع والمحمول ثم زعم انہ یکفی ملاحظۃ ہذا الاتحاد فی الہلیۃ البسیطۃ دون الہلیۃ المرکبۃ وانت تعلم ان الاتحاد مالم یعتبر معہ ثبوت او رفع لا یتعلق بہ الاذعان سواء کان بین الموضوع والمحمول الذی ہو الموجود وبینہ وبین محمول آخر فان الاذعان انما یتعلق بالایجاب او السلب لا بالاتحاد المحتمل لکلیہما وذلک ظاہر جدا فکما لا نقدر علی الاذعان بقیام زید بلا اعتبار الوجود بین الطرفین کذا لا نقدر علی الاذعان بوجودہ من غیر اعتبار الوجود بینہما اذ کما ان الحکم فی الہلیات المرکبۃ ثبوت الاتحاد بین الموضوع والمحمول او سلبہ کذلک فی الہلیات البسیطۃ ثبوت الاتحاد بین الموضوع والمحمول او سلبہ والمحقق الدوانی انما تنزل وتکلم بعد تسلیم النسبۃ بین بین ایذانا بان انکار النسبۃ التامۃ الحاکیۃ لا یصح علی رای احد من القدماء والمتاخرین واذا عرفت ان ہذا المحقق تکلم تنزلا فلا یخفی علیک عدم ورود ما اورد من ان القضیۃ مرکبۃ من ثلثۃ اجزاء الطرفین والنسبۃ الحاکیۃ وہی عبارۃ عن کون الموضوع محمولا وقد یعبر بالاتحاد وقد یعبر بثبوت المحمول وسلبہ وقد یعبر بالایجاب والسلب ومن البین ان بعد ملاحظۃ الطرفین مرتبطین بہذہ النسبۃ یصلح معنی صالح للتصدیق والتکذیب ولا یحتاج الی شیء الا الاتحاد یتعلق بہ الایجاب او السلب والا یرجع الی قضیۃ اخری کما حسب المتاخرون وہی ان النسبۃ واقعۃ او لیست بواقعۃ وما ذکر ہذا المحقق منطبق علی مذہب المتاخرین ومع کونہ خلاف البداہۃ

هذا المحقق ليس قائلا به ثم في قول هذا المورد خلل آخر هو انه فهم ان قول المتاخرين يرجع الى قضية اخرى وليس الامر كما فهم بل هم انما يقولون بالنسبتين ويزعمون ان الرابط انما تم بهما وان النسبة التامة انما تتعلق بنسبة بين بين وهذا الراى وان كان فاسدا في نفسه الا ان المقصود انهم لا يقولون باشتمال كل قضية على قضية اخرى يكون فيها الموضوع فيها النسبة بين بين والمحمول الوقوع نعم يعبرون عن النسبة التامة تارة بالوقوع واللاوقوع وتارة بان النسبة واقعة او ليست بواقعة ومقصودهم ما ذكرنا فتامل ولقد افيد لابطال مذهب الصدر المعاصر انفيا وجه وجيه وهو ان قولنا الكاتب موجود هلية بسيطة منفكة الى هلية مركبة وهي قولنا الموجود كاتب فهذه القضية التي هي عكس الهلية البسيطة اما مشتملة على النسبة التامة الخبرية فلا يكون العكس عبارة عن عكس وتبديل طرفي القضية مع بقاء الكيف كما هو المسلم عند الكل وغير مشتملة عليها فبطل القول باشتمال جميع القضايا المركبة على النسبة التامة وايضا الكلمات الوجودية روابط زمانية وانما بواسطة دلالتها على النسبة الرابطة وربطها على الزمان كما هو المحقق ويشهد به الوجدان ايضا فلفظ كان في قولنا زيد كان موجودا انما دل على النسبة الرابطة فبطل القول بعدم اشتمال الهلية البسيطة على النسبة الرابطة او غير دالة عليها وهو مع كونه خلاف الاجماع خلاف بداهة العقل وما قال الغياث المنصور ان قوله والتفرقة بين الهلية البسيطة والمركبة في هذا الحكم المذكور تحكم ليشهد الفطرة السليمة بفساده في حيز المنع اذ لا يشتبه على من له ادنى فطانة ان المعتبر في الهلية البسيطة هو الطرفان والاتحاد الملاحظ بينهما وفي الهلية المركبة تلك الامور مع امر آخر هو الوجود ثم لم يتفطن ان ما نقله من المنطقيين هو اقل ما لا بد منه في تحقق القضية ولا يلزم ان يكون جزء كل قضية منحصرا في هذه الامور فان قولك من لم يعرف الفقه قد صنف فيه قضية ولها اجزاء آخر غير الذي ذكره واستدل بذلك على ان ليس للهلية المركبة سوى الطرفين والنسبة جزء آخر غير الامور التي ذكرها وفساد ذلك اجلى من ان يخفى واللازمة المدلولة بقوله اذا كان الحكم في البسيطة باتحادهما وسلب اتحادهما وكان كافيا في تحقق مضمون القضية في العقل كان كافيا في المركبة ممنوع اذ يلزم من كفاية ذلك في تحقق البسيطة كفايته في تحقق المركبة وهل هذا الا كما يقال اذا كفى امر واحد في تحقق الهلية البسيطة فليكف في تحقق الهلية المركبة اذ لا فرق في بداية العقل بين الصورتين في ذلك ولا يلزم من كون الحكم في البسيطة والمركبة باتحاد الطرفين انه لو لم يحتج الحكم المذكور في البسيطة الى غيرهما لم يحتج في المركبة ايضا فانا نجد التفرقة بين البسيطة والمركبة في ذلك حيث نقدر ان نحكم باتحاد الطرفين في مثل بسيط

موجود بلا اخذ امر خارج عنهما معا ولا نقدر ان نحكم باتحاد الطرفين في زيد قائم بلا اخذ الوجود واعتباره معهما
وان نحن علينا لمية ذلك كما ان المعنى الاسمي والحرفي معلومان لنا ونقدر ان نحكم على المعنى الاسمي دون الحرفي و
كثيرا ما يخفى لمية ذلك علينا فكما لا يصح ان يقال لما جاز ان يحكم على المعنى الاسمي فليجز ان يحكم على المعنى الحرفي
لان كلا منهما معلوم لنا كذلك لا يصح ان يقال لما جاز الحكم باتحاد الطرفين بلا ضميمة في الهلية البسيطة فليجز
في الهلية المركبة لان الحكم في كل منهما باتحاد الطرفين فليس بشيء اذ لا يخفى على من له فهم سليم انه كما يحكم في زيد
موجود باتحاد المحمول مع الموضوع كذلك يحكم في زيد قائم باتحادهما والقول بان في الهلية المركبة تلك
الامور مع امر آخر هو الوجود باطل قطعا لان ذلك الوجود ان كان محمولا فليس برابط وان كان
رابطة فهو عبارة عن النسبة التامة الخبرية فان قال ان الهلية البسيطة غير مشتملة على النسبة التامة الخبرية
فلا يكون الهلية البسيطة كلاما تاما وبطلانه لا يخفى وان قال ان محمولها دال على النسبة التامة الخبرية فلا تكون
للهلية البسيطة مستغنية عن الرابطة غاية الامر ان يكون المحمول والمعنى الرابطي في هذه القضية الملفوظة مذكورين
بلفظ واحد كما قال المحقق الدواني وما قال ثم لم تيفطن الخ فلا يخفى سخافته ورخاوته لان الكلام في الاجزاء
الاولية للقضية وهي اما ثلثة كما هو راي القدماء او اربعة كما زعمه المتاخرون واما تركيب الموضوع و
المحمول فلا كلام فيه ولا يزيد اجزاء القضية بتركيبهما ففي قولك من لم يعرف الفقه قد صنف فيه مثلا لم يعرف
الفقه موضوع وقد صنف فيه محمول ولا بد من نسبة بينهما غاية الامر ان الموضوع والمحمول كليهما مركبان
ولا يستلزم ذلك زيادة الاجزاء ولا يمكن ان يقال قد صنف ليس محمولا لعدم الاتحاد بينه وبين
الموضوع لانه بمعنى مصنف في الفقه تحقيقا فانهم قالوا ان الموضوع يشمل المبتدأ والفاعل فان قولنا
قال زيد في قوة زيد قال ولا يشك من له ادنى فهم في انه كما لا يحتاج في الحكم بان زيدا موجود الا الى تصور زيد وموجود
وتصور الاتحاد الذي هو النسبة التامة الخبرية فكذلك لا يحتاج في الحكم بان زيدا قائم الا الى تصور
زيد وقائم وتصور الاتحاد الذي هي النسبة التامة الخبرية لا ان تصور زيد وموجود والاتحاد يكفي
في الحكم بان زيدا موجود وتصور زيد قائم والاتحاد لا يكفي في الحكم بان زيدا قائم بل يحتاج في هذا الحكم
الى اعتبار اخذ الوجود واعتباره معهما كما زعمه وقياسه الماهية البسيطة والمركبة على الهلية البسيطة والمركبة
فاسد جدا الان الهلية البسيطة مركبة اما من ثلثة اجزاء او اربعة اجزاء وقوله كما ان المعنى الاسمي الخ
في غاية السخافة لان المعنى الاسمي لكونه مفهوما مستقلا صالح لان يحكم عليه وبه والمعنى الحرفي لعدم استقلاله

لعله فيقول اذا قال الانسان للنصوص الخ

لا يصلح للحكم عليه وبه وبالجملة ما ذهب اليه الصدر المعاصر من عدم احتمال الهلية البسيطة على النسبة الحكمية الخبرية في غاية السقوط والبطلان وذهب صاحب الافق المبين الى ان اطراف الهلية المركبة متضمنة للوجود الرابطي في الحكاية ايضاً سوى النسبة الحكمية الحاكية الرابطة بين حاشيتيها بخلاف البسيطة فانها غير مشتملة على الوجود الرابطي لا في الحكاية ولا في المحكي عنه وتفصيله ما قال في كتابه المسمى بالافق المبين وليست في العقد الهلي البسيط رابطة وراء النسبة الحكمية والمحمول فيه بسيط هو المتقرر او الموجود ولا يعتبر فيه وجود او عدم رابط اذ لا يقصد وجود المحمول للموضوع بل تحقق الموضوع في نفسه في موجبة وانتفاؤه في ذاته في سالبة فليس هناك الا نسبة واحدة والحكاية بها ليست الا عن ذات الموضوع الواقعة اما العقد الهلي المركب كقولنا الفلك متحرك فيه نسبتان احديهما الوجود والعدم الرابط اذ ما يرومه الرائم هناك هو وجود شيء لشيء او انتفاء شيء عن شيء فتلحظ للوجود نسبة الى موضوعه ثم للمجموع الى متعلق موضوع الوجود نسبة اخرى هي النسبة الحكمية اللازمة في جميع العقود فان جعل المحمول موضوع الوجود كان الوجود ينسب الى المحمول ثم ينسب المجموع الى الموضوع بالنسبة الحكمية فيقال ان وجود هذا المحمول له وان جعل موضوعه الموضوع كان ينسب الوجود الى الموضوع ثم يربط المحمول بالمجموع بالنسبة الحكمية فيقال ان وجود الموضوع على صفة كذا وذلك في الموجبات وفي السوالب يلحظ نسبة العدم الى ما يعتبر موضوعا له ثم ينسب المجموع الى متعلق موضوع العدم فان اعتبر المحمول موضوعا له نسب العدم الى المحمول ثم المجموع الى الموضوع بسلب النسبة الحكمية الايجابية فيقال لا يوجد للموضوع هذا المحمول وان اعتبر موضوعه موضوع ذلك نسب العدم الى الموضوع ثم يسلب بذلك ربط المحمول بسلب تلك النسبة فيقال ليس يوجد الموضوع على صفة كذا فاذن احدى تينك النسبتين جزء منفرد للعقد وهي النسبة الحكمية الرابطة بين حاشيتيها في اجناس العقود وانواعها على الاطلاق واما النسبة الاخرى وهي نسبة الوجود الى المحمول والى الموضوع او نسبة العدم الى احدهما فهي ليست جزءا منفردا للعقد بل هي منضمة في المحمول المدلول عليها به والموضوع فالمحمول مع تلك النسبة المتعلقة به جزء منفرد للعقد والموضوع كذلك هذا كلامه فاذن استبان لك ان العقد الهلي البسيط كما انه بسيطي كذلك هو بسيط في نفسه من جهة ان النسبة فيها واحدة والعقد الهلي المركب كما انه مركبي فكذلك هو مركب في نفسه لتضمنه نسبتين وقال في موضع آخر بعد تبيان

للاق الوجود الرابطی علی معنیین بالاشتراک اللفظی احدهما هذه النسبة المخترعة المدعاة فی عقود الی المرکب ثانیهما وجود الشیء فی نفسه علی انه للغیر بهذه العبارة وبالجملة الوجود الرابطی بالمعنی الاول مفهوم رابطی غیر معقول علی الاستقلال یستحیل ان ینسلخ عن ذلک الشان ویوخذ معنی اسمی یعقل توجیه الالتفات نحوه حتی یصیر الوجود المحمول لاستحاله ان ینسلخ الشیء عن طباعة ذوجهریاته نعم ربما یصح ان یوخذ نسبیا غیر رابطی انتهی هذا الذهب ایضا باطل لان الوجدان الصحیح لایحکم بالفرق بین اطراف القضایا بان اطراف الهلیة البسیطة غیر متضمنة للربط بخلاف المرکبة قال مولانا بحر العلوم قدس سره فی حواشیه علی الجلالیة وتوهم صاحب لافق المبین باطل ضرورة فان الوجدان السلیم اذا لاحظ القضیة یجد المحمول والموضوع والنسبة الرابطة بینهما واما الوجود الرابطی المغایر للنسبة الحاکیة فلا یلاحظ ولا یلتفت الیه فانه ان کان هذا المعنی داخلا فی المحمول ففیه انه لایفهم الا مفهوم الاسود مثلا وان کان خارجا رابطا فاذن فی القضیة جزء آخر سوی الموضوع والمحمول والنسبة وهو صریح البطلان فقد بان لک ان لافرق بین الهلیات البسیطة والمرکبة فی درجة الحکایة اصلا وانما الافرق فی درجة المحکی عنه بما ذکرنا لا بما ذکروا فانه واه فافهم والنصف انتهی وقال فی حواشیه علی الامور العامة ولایخفی علی المتوغلین عن درجة العامة وان لم یبلغوا بلوغ الخاصة ان ما ذکر خص بدیهیا ینفر عن استماعه الاذان لما فیه من الاختلال بوجوه شتی اما اولا فلان نقول باشتمال الهلیات المرکبة علی نسبة سوی الاخباریة مما یحیله البداهة الغیر المکذوبة والفطرة الصادقة المشهورة اولا یتفکر الانسان اذا حصل له العلم بالموضوع والمحمول غیر الوجود فهل یحتاج الی نسبة اخری فی الحکم بالاتحاد بینهما لابل اذا اعتبر الخلط یصح الحکایة عن امر واقعی ویحتمل الصدق والکذب ویصلح للتصدیق والتکذیب کما فی الهلیات البسیطة ولعل القریحة الغیر القریحة یکفی مؤونة فی امثال هذا فالعقود کلها هلیات بسیطة کانت او مرکبة سواسیة فی الاشتمال علی النسبة الرابطة الحاکیة وعدم الاشتمال علی ما عداها من النسب فتثبت ولاتخبط واما ثانیا فلان قوله فی السوالب یلحظ نسبة العدم قول لایرتضی العاقل بالتفوه به فضلا من ان یصدق فان بطلانه اجلی من ان ینازع فیه الوهم العقل اولیس اذا اخذ العدم فی المحمول فصار المحمول عدم الصفة ثم اذا نسب الی الموضوع لیسلب الاتحاد کیف یصیر المعنی لیس یوجد للموضوع

هذا المحمول بل من البديهيات الاوائل ان السلب اذا ورد على السلب صار الحاصل الايجاب نعم اذا اعتبر
في السالبة ايضا الوجود الرابطي في جانب المحمول ثم يحكم بنسبته الى الموضوع لسلب الايجاب لرجع الحاصل
الى ما ذكره واما ثالثا فلانه قد جوز ان يوخذ الوجود الرابطي في الموجبة والعدم الرابطي في السالبة فقد
صار الموضوع الفلك الموجود له الحركة او الارض المعدوم عنه الحركة ثم بنسبة المحمول يصير الحاصل
ان الفلك الموجود له الحركة متحرك والارض المعدوم عنه الحركة ليس بمتحرك وهذا غير مفيد ولو قيل ان
الماخوذ فيه نفس الوجود او العدم لا وجود المحمول او عدمه نقول ان كان هذا الوجود او العدم في النفس ما
فليس هناك وجود رابطي ولا عدم رابطي ويلزم ان يكون السالبة مقتضية لعدم الموضوع ولا
يصدق عند وجوده وان كان وجود المحمول له او عدم المحمول عنه فقد لزم ما الزمنا فافهم ولما
رابعا فلانه قد سلم ان هذا الوجود الرابطي معنى غير مستقل ولا يصير في لحاظ ما مستقلا وقد جعله جزء
المحمول او الموضوع فقد خرجا عن صلوحهما للمحمولية او الموضوعية ليس من المستبين الضروري عند
وعند من يصلح لان يخاطب ان المعنى الغير المستقل في اللحاظ الغير الاستقلالي لا يتوجه الذهن اليه
قصدا ولا يمكن الالتفات اليه والتوجه فلا يصح لان يحكم عليه وبه سواء اخذ منفردا او مع غيره
فافهم مغلطا خامسا فلان استحالة انسلاخ الشيء عن ذاته وذاتياته لا يصلح دليلا على استحالة انسلاخ
المعنى الغير المستقل عن عدم الاستقلال الا اذا ثبت كون عدم الاستقلال ذاتيا له ولازما لماهيته
وهو في حيز المنع فانه لم يبينه بعد بل دعوى ذاتيته ولزومه تكاد تكون مصادرة ويحقق انشاء الله تعالى
ما هو الحق في جواز صيرورة المعنى امرا مستقلا في لحاظ وغير مستقل في لحاظ آخر وعدم جوازها فانتظر
واذا قد وعيت ما علمت علمت علم اليقين ان العقود كلها تتم بالصيغتين والنسبة الاخبارية الحاكية الثبوتية
او السلبية ولا يفترق في ذلك عقد عن عقد ومن زعم غير ذلك فقد قال شططا انتهى كلامه والمستفاد
من كلام الشارح العلام مولانا احمد الدرح ايضا هو ما ذكرنا من المذهب فلا خبط ولا خلط من الشارح
العلام في بيان مذهبي الصدرين كما زعم بعض الافاضل ثم اعلم ان مولانا بحر العلوم قدس سره ذكر ههنا خلافين
الاول ان عقود الهليات البسيطة مشتملة على الوجود الرابطي ام لا وقد مر تفصيله آنفا والثاني ان امثال
زيد معدوم قضية موجبة ام سالبة اي فيما المحمول فيه العدم بل هذا الخلاف قد فرع على الاول في مقالات
العلامة القوشجي رحمه الله تعالى والتفصيل في الخلاف الثاني انه قد ظن القضية التي جعل المحمول فيها العدم

اي المعاصر للمحقق الدواني ۱۲

قضية سالبة ونقل عن العلامة القوشجي في بيانه وجهان الاول ان الايجاب يقتضي وجود الموضوع ولو كانت موجبة لكان الموضوع موجودا او معدوما معا والثاني ان العدم اذا كان محمولا لا يحتاج الى رابط بخلاف ما اذا جعل المحمول شيئا آخر واذا كان العدم محمولا من غير رابطة اخرى يكون المعنى سلب الموضوع عن نفسه فيكون النسبة سلبية وقد كفينا المؤنة في نقض الثاني واعترض المحقق الدواني على الوجه الاول في الحواشي القديمة بانه لو اذا اعتبرت سالبة لم يكن المحمول هو العدم اذ ليس معناه سلب العدم على ان لزوم اجتماع المتنافيين ممنوع في العدم الخارجي وكذا في العدم الذهني والعدم المطلق اذا قيد بقيد صالح او كانت القضية موجبة ممكنة واورد على الثاني بان القطرة شاهدة بالمغايرة بين سلب الشيء عن نفسه وانتفائه في نفسه كيف لا ويصح تعليل الاول بالثاني بان يقال هو مسلوب عن نفسه لانه معدوم في نفسه على ان ذلك بالحقيقة قول بان المحمول ليس هو العدم بل نفس الموضوع والعدم رابطة فيصير المآل الى ان العدم ليس محمولا فلا تتم التقريب وهو بيان كون النسبة سلبية على تقدير كون العدم محمولا مع انه خلاف البداية فانا نعلم بداية ان اي مفهوم قيس الى مفهوم آخر للعقل ان يحكم بينهما بسلب او ايجاب والعدم من المفهومات فاذا قيس الى مفهوم آخر جاز الحكم بسلبه وايجابه فتامل واورد معاصره على كلامه الاول بان قوله اذا اعتبرت سالبة لم يكن المحمول هو العدم ممنوع وبيانه لا يجديه لان سلب الشيء عن الشيء هو معنى الهلية المركبة لا الهلية البسيطة فان معناه سلب الموضوع وكلا منافيه واورد على كلامه الثاني بان ليس مراد العلامة ان معنى زيد معدوم سلب زيد عن نفسه فانه لا يفهم اصلا بل اراد ان معناه سلب الموضوع في نفسه لا سلب شيء عنه وسلبه في نفسه انتفاؤه لانه يعلل به وبانه ان اراد بقوله اي مفهوم قيس الى مفهوم يصح الحكم بايجابه وسلبه ان الحكم بينهما بذلك لكون الوجود والعدم رابطين فمسلم لكن الكلام في كون العدم محمولا ولا يكون هناك رابطة حتى يكون الهلية بسيطة ولا يكون بينهما رابطة سوى نسبة بين بين وان اراد انه يصح الحكم بين كل مفهوم من دون جعل الوجود والعدم رابطة فممنوع فانه من خصائص خصوص مفهوم الموضوع وخصوص محمول الوجود والعدم اجاب المحقق الدواني عما اورد على اول كلامه بان كل قضية لا بد فيه من محمول البتة فان لم يكن المحمول المعدوم فشيء آخر يكون محمولا وما قال سلب شيء عن شيء مفاد الهلية المركبة واما الهلية البسيطة فمعناها سلب الشيء في نفسه ان اراد ان ليس في هذه القضية محمول بل يتم بنفس الموضوع فهو مصادم للضرورة وان اراد ان محموله الوجود في نفسه فيه اعتراف بان المحمول ليس العدم

فيفسد التقريب واجاب عما اورد على كلامه الثاني اما عن الاول فبانه ان اراد بسلب الموضوع في نفسه سلب الوجود في نفسه عن الموضوع فلم يسبق المحمول العدم وان اراد ان السلب يتوجه الى الموضوع من محمول فهو مصادم للضرورة وعن الثاني بانه من البين ان المراد ان كل مفهوم اذا نسب الى غيره سواء كان وجوداً او عدماً او غيرهما باي طريق كان ليصح الحكم ايجاباً وهذا لا يقبل المنع لبداهته هكذا اوقع القيل والقال قال صاحب لاتق المبين معترضاً لكلام هذا المحقق ثم اشد بنخافة تايتوهم ان العدم اذا اخذ في حيز المحمول كقولنا زيد معدوم لا يتصور العقد الا موجباً مفاده ثبوته للموضوع ولو اعتبر سالباً كان مفاده سلب العدم عنه وهو عند المقصود ولو ارجع السلب الى ذات الموضوع كان المعنى سلب الموضوع عن نفسه وهو ليس معنى العدم بل هو معنى آخر غيره ويصح تعليله بان يقال هو مسلوب عن نفسه لانه معدوم في نفسه افلست قد تحققت ان معنى العدم هو سلب الشئ في ذاته وانتفاؤه في نفسه لا سلبه عن نفسه او سلب الوجود عنه فان ذلك من حيز الهلية المركبة ومعنى زيد معدوم هو انتفاؤه في نفسه وهو من سوالب الهليات البسيطة لا ثبوت انتفائه له حتى يكون من موجبات الهلية المركبة او ليس من المستغربات ادعاء تحصيل جعل البسيط مع استنكاران يتصور ليسية الحقيقة في سنخ ذاتها مع قطع النظر عن الوجود وسلب الشئ عن نفسه من يحول اضافة الى ثبوت ذلك الشئ اليس مقابل التقرر الصادر عن الجعل هو ليسية الحقيقة في جوهر ذاتها مع عزل النظر عن الوجود وهذا مع ان جملة الجعل البسيط من المشائية ايضا لا يستنكرون ذلك لتحصيلهم ان الوجود وهو نفس تحقق الذات لا ثبوت وصف لها والعدم ايضاً سلب نفس الذات وانتفاؤها في نفسها لا سلب مفهوم ما عنها انتهى او لا ترى انه ليس كلامه كلام هذا المحقق فضلاً عن ان يكون ايراداً عليه لانه ما ادعى عدم معقولية ليسية الذات في نفسه ولا حكم برجوع هذه الليسية الى سلب الشئ عن نفسه بل محصل كلامه ان هذه الليسية لا يمكن الحكاية عنها بجعل المحمول العدم كما قد وضع او ليس من الضروري عند المحصلين ومن الفطري لدى الراسخين انه لا بد في كل عقد حاك من نسبة تربط بين الموضوع والمحمول وهذا المعترض ايضاً معترف به فاذا وقع المعدوم محمولا لا بد من اعتبار نسبة بين الموضوع والمحمول فان كانت ثبوتية كان العقد موجباً ولا يضره خروجه عن حيز الهلية البسيطة وان كانت سلبية تفيد ضد المطلوب وهذا ظاهر جداً لا ريب ولا ارتياب وانما يمكن الحكاية عن هذه الليسية بسلب الوجود وح لم يبق العدم محمولا البتة من السالكين في ان العقد الحاكي عن الواقع لا بد فيه من الحاكيتين والنسبة

ان الموضوع ههنا الذات والمحمول ای الشیٔ هو اما نفس الموضوع وقد وضع ان القضیة سالبة فقد حکم فیها بالسلب
الشیٔ عن نفسه وهو غیر انتفاء الشیٔ فی نفسه واما الوجود فلم یبق المحمول العدم واما لیس ههنا محمول بل انما حکم
علی الذات باللیسیة فقط وهذه مکابرة فاضحة وسفطة واهیة فاذن قد بان لک الحق ان السالبة البسیطة
انما هو قضیة جعل الوجود فیه محمولا واعتبر بین الموضوع والوجود نسبة سلبیة کما ان موجب الهلی البسیط عقد
المحمول فیه الوجود واعتبر بین حاشیتیه نسبة ایجابیة واما اذا جعل المحمول العدم فلیس ههنا عقد هلی بسیط
بل انما هو عقد هلی مرکب موجب فان کان للموضوع وجود بحیث یصح انتزاع العدم المحمول کما اذا
حکم علی الوجود الذهنی بالعدم الخارجی او بالعکس صدق العقد والا کما اذا حکم علی ذات الممتنع بالعدم
کذب بل انما یصدق اذا حکم بسلب الوجود ویکون هلیا بسیطا ثم انکار انعقاد الموجبة مطلقا او الصادقة
فی عقد یکون المحمول العدم مع اعتراف صدق السالبة مما یلوح علیه آثار البطلان اذ ربما یکون للموضوع
وجود فی ظرف وانتفاء فی ظرف فاذا صدق السالبة یجب صدق المعدولة لانهما متلازمان عند
وجود الموضوع فاعتراف صدق احد المتلازمین وانکار صدق الآخر مکابرة ولنعم ما افید ان قولنا زید
معدوم لو کان سالبة لکان عکسه المستوی وهو قولنا المعدوم زید ایضا سالبة والتزام کون هذا العکس
سالبة اذ ارتکاب ان السالبة القائلة زید معدوم لا تنعکس ولا یمکن عکسه المستوی من الاصاحیک
التی یضحک منه الصبیان وبالجملة التحقیق انه لا یستطیع احد ان ینکر انعقاد الایجاب فیما اذا جعل المحمول
العدم بل الصدق فی بعض العقود والذی یجب ان تفحص ان الهلی البسیط هل یصح ههنا جعل العدم
محمولا فالحق لا کما تنبهت آنفا ولعل من قال ان العدم اذا کان محمولا کان سالبا اراد ان العدم
اذا جعل محمولا فی اللفظ کان معناه سلب الوجود فالمحمول الوجود والسلب لنسبة الرابطة قد اعتبر
بلفظ العدم فالعقد حینئذٍ سالبة ولا سبیل الی انکاره وقد حاکم السید الزاهد فی المخالفین فی الحاشیة
علی الامور العامة بقوله وبهذا یظهر انه لا ینبغی ان یقع خلاف فی کون زید معدوم موجبة وکون زید
موجود مشتملة علی الوجود الرابطی فانه لا شک ان الحکایة فی الاولی موجبة وفی الثانیة مشتملة علی الوجود الرابطی
وان کان المحکی عنه فیهما وجود الشیٔ فی نفسه وعدمه کذلک انتهی بعد ما قال فزید معدوم وزید لیس
بموجود متغایران بحسب الحکایة متحدان بحسب المحکی عنه وحاصل محاکمته فی الخلاف الاول هو ان
الهلیات البسیطة غیر مشتملة علی الوجود الرابطی فی درجة المحکی عنه ومشتملة علیه فی درجة الحکایة فالثبت

للوجود الرابطی ان اراد اثباتہ فی درجۃ الحکایۃ فصحیح وان اراد فی درجۃ المحکی عنہ فغلط وقول الثانی بالعکس فوقوع
الخلاف بین الاجلۃ فی ہذا المرام مما لا ینبغی وحاصل محاکمتہ فی الخلاف الثانی انہ لا شک ان الحکایۃ فی امثال
زید معدوم حکایۃ ایجاب والمحکی عنہ انتفاء ذات زید مثلا فالموجبۃ والسالبۃ کلاہما ہہنا متحدان مآلا وہ
مصداقا فالقول بالایجاب صحیح فی درجۃ الحکایۃ والسلب فی درجۃ المحکی عنہ فوقوع النزاع بین الاعلام
فی ایجابہ وسلبہ لا یؤول الی کثیر طائل فلا ینبغی ان یقع ولا یظہر حال ہاتین المحاکمتین صحۃ وفسادا الا بتفصیل
فاستمع لما یتلی علیک المحاکمۃ الاولی فمبنیۃ علی عدم اشتمال مصداق الہلیۃ البسیطۃ علی الوجود والعدم المطلق
بخلاف المرکبۃ وقد عرفت ان للوجود الرابطی والوجود لغیرہ معنیین احدہما النسبۃ الایجابیۃ الحاکیۃ لا الوجود
الرابطی الذی اخترعہ صاحب لافق المبین ای النسبۃ المنضمۃ فی المحمول او الموضوع سوی الاخباریۃ
الحاکیۃ فانہ من ہوساتہ وہواجری بان یکتب علی ایناب الاغوال من الکتابۃ علی الاوراق وثانیہما وجود
شیء فی نفسہ علی انہ فی محل والاول لا سبیل لاعتبارہ فی درجۃ المحکی عنہ لان النسبۃ لا یکون الا فی الحکایۃ
انما السبیل لاعتبار الثانی فنقول مصادیق الہلیات المرکبۃ مشتملۃ علیہ ودون مصداقات الہلیات البسیطۃ
فی الایجاب وقس علیہ حال العدم الرابطی فی السوالب وتفصیل القول فیہ علی ما ذکرہ بعض المتاخرین
ان الوجود الرابطی بالمعنی الثانی وجود فی نفسہ محمولی مستقل قد اخذ مع اضافۃ عارضۃ الی متعلق ما ہذا
الوجود وجود لہ لکونہ من الحقائق الناعتیۃ فہو امر مستقل فی نفسہ قد عرض لہ معنی غیر مستقل کالاسماء
اللازمۃ الاضافۃ ولما کان مصادیق الہلیات المرکبۃ الموضوع القائم بہ صفۃ وہی حقیقۃ ناعتیۃ مغایرۃ
للوجود فلہا وجود فی نفسہا تنسب الی موضوع الصفۃ بانہ لہ او فیہ لاقتضاء الناعتیۃ ذلک وہذا الوجود
قد یوصف موضوعہ وہو الصفۃ فبہذا الاعتبار یقال لہ العروض فیقال البیاض عارض وموجود للجسم و
قد یوصف بہ متعلق موضوعہ الذی ہو موضوع الصفۃ فیقال لہ بہذا الاعتبار الاتصاف فیقال الجسم متصف
بالبیاض وموجود لہ البیاض وہذا بخلاف الہلیات البسیطۃ اذ مصادیقہا نفس وجود ذات الموضوع
واذ لیس للوجود وجود فلا یقال وجود الوجود فی نفسہ منتسب الی موضوعہ بانہ لہ او فیہ فاذن قد بان
ان فی مصادیق الہلیات المرکبۃ وجودا رابطیا دون مصادیق البسیطۃ وہولاء راموا بالوجود
الوجود المصدری ولم یکونوا فاہمین للوجود الحقیقی وحملوا علی ما قرروا قول الشیخ فی التعلیقات وجود
الاعراض فی انفسہا ہو وجودہا فی موضوعاتہا سوی ان العرض الذی ہو الوجود لما کان مخالفا

تمت

لها الحاجتها الى الوجود حتى تكون موجودة واستغنا الوجود عن الوجود حتى يكون موجودا ثم يصح ان وجوده في موضوعه هو وجوده في نفسه بمعنى ان للوجود وجودا كما ان للبياض وجودا بل بمعنى ان وجوده في موضوعه هو نفس وجود موضوعه وغيره من الاعراض وجوده في موضوعه هو وجود لنفسه انتهى وفيه كلام قد فصلته في بعض الكتب المنطقية هو انهم ماذا اراد وا ان اراد وا ان الوجود الرابطي بالتفسير المذكور موجود في مصاديق الهليات المركبة فظاهر انه ليس كذلك لان الوجود بمعنى انتزاعي وان اراد وا ان مصاديق الهليات المركبة صالحة لانتزاع الوجود الرابطي فظاهر انه لا يصح انتزاع الوجود الخارجي من مصاديق الهليات المركبة التي مبادي محمولاتها انتزاعية فلا يصح ان يقال الوجود الخارجي للفوقية في نفسها هو وجود ها في موضوعها اذ ليس للفوقية وجود كما قلتم في الوجود وان اراد وا الوجود الاعم سواء كان نفسه او بمنشأه فمسلم ان مصاديق الهليات المركبة متصفة عليه بمعنى انها مصححة لانتزاع هذا الوجود لكن مصاديق الهليات البسيطة ايضا كذلك لان الوجود من الكليات المتكررة فكما ان وجود الفوقية في نفسها هو وجود ها في الموضوع لكونه مصححا لانتزاعها كذلك وجود الوجود في نفسه هو وجوده في موضوعه لكونه مصححا لانتزاعه ثم تحقيق المقام ان المعتبر الوجود الذي به الموجودية الذي هو منشأ الآثار وهو الوجود الحقيقي وفيه احتمالان انه نفس الماهية المتقررة او امر زائد على الاول الفرق بان مصداق الهلية البسيطة نفس الماهية المتقررة بخلاف مصداق الهليات المركبة فان المصداق هناك الموضوع مع صفة اخرى انضمامية او انتزاعية فمصداقها بسيط و مصداق المركبة مركب فخ الصفة لكونها حقيقة ناعتية منتسبة بنفسها الى الموضوع فهي وجود في نفسه باعتبار كونه منشأ الآثار ووجود رابطي باعتبار انها منتسبة الى الموضوع وعلى الثاني الفرق بان مصاديق الهليات البسيطة الموضوع مع امر به الموجودية ومصاديق الهليات المركبات الموضوع والصفة مع امر به موجودية الصفة للموصوف وهذا الامر وجود للصفة في نفسه اذ به موجودية الصفة وهو بعينه منتسب الى الموضوع فانه كما انه مابه الموجودية كذلك مابه الانتساب وليس في مصاديق الهليات البسيطة سوى وجود الموضوع الذي هو بمنزلة الصفة في المركبة وجود آخر لهذا الوجود حتى يكون وجوده في نفسه هو وجوده لموضوعه فان موجودية الموجود بنفسه وموجودية سائر الاشياء الاخر بالوجود واذا عرفت هذا فقول كلام السيد الزاهد ظاهر في ان مصداق البسيطة موجودية الشئ وتقرره في نفسه وبطلانه في نفسه ومصداق المركبة موجودية الصفة للموصوف وكلام صاحب الافق المبين نص فيه وهذا لا يكاد يصح مع القول بزيادة الوجود كما علمت هكذا ينبغي ان

نسخة والشيخ الشيخ في النسخة القديمة كما في الظاهر في نسخة نقلت من نسخة من البرهان

یفهم المقام واما الحاکمة الثانیة فحاصلها یرجع الی ان مصداق قولنا زید معدوم وهو موجبة وزید لیس بموجود وهو سالبة واحد وهو لبطلانه فی نفسه وهذا باطل قطعا فان الحکم فی الموجبة بثبوت المعدومیة لزید ولا یصح هذه الحکایة الا اذا کان هناک ثبوت المحمول فکیف یصح لبطلانه محکیا لهذه الحکایة و لو جاز کون المحکی عنه فی الموجبة هو لعینه المحکی عنه فی السالبة لما کان الربط الایجابی بطباعه مقتضیا للوجود الموضوع بل الحق ان زید معدوم حین کونه موجبة حاکٍ عن زید موجود بحیث یصح عنه انتزاع العدم فان کان وجوده لا ینافی انتزاع العدم صدق بان یکون العدم عن ظرف والوجود فی آخر فالا کذب واما السالبة فکما قال مصداقه انتفاؤه فی نفسه فتدبر کذا افاد مولانا بحر العلوم قدس سره وبینه البعض بهذه العبارة وما قال بعض المدققین ان قولنا زید معدوم موجبة بحسب الحکایة وسالبة بحسب المحکی عنه فزید معدوم وزید لیس بموجود مختلفان بحسب الحکایة ومتحدان بحسب المحکی عنه لیس بشئ اذ علی تقدیر کون زید معدوم موجبة بحسب الحکایة یکون المحکی عنه لها ذات زید بحیث تکون متصفة بالمحمول اعنی المعدومیة فیتوقف صدقها علی وجود الموضوع بحیث یکون صالحا لانتزاع المحمول واما قولنا زید لیس بموجود فلا یستدعی صدقها وجود الموضوع لکونها حکایة عن سلب محض فالقول باتحادهما بحسب المحکی عنه مع القول بتغایرهما بحسب الحکایة ایجابا وسلبا فی غایة السخافة فتامل وان افضی الکلام الی التطویل لکنه لا یخلو عن الافادة والتحصیل فاحفظ هذا التقریر لعلک لا تجد هذا البسط والتفصیل والتحقیق والتدقیق فی غیر هذا التحریر وقد وقع الفراغ عن هذا الرسالة فی الوجود الرابطی یوم الخمیس الثالث عشر من شهر ذی القعدة سنة خمس وعشرین بعد الالف وثلاثمائة من هجرة سید المرسلین صلی الله علیه وعلی آله واصحابه اجمعین آمین آمین یا رب العالمین فقط

اعلان الکتب التی من تالیفات ہذا المؤلف فمن شاء طبعہا فلیخابر من کان الحاج عمر الکتبی عند باب السلام من المسجد الحرام فی بلدۃ مکۃ شرفہا اللہ شرفا و تعظیما

۱ توضیحات مکیۃ - ہذا شرح بسیط لمسلم الثبوت قلوضیح بجمیع المقامات وحل لجملۃ المنہیات -

۲ القول المعول فی شرح المطول - ہذا شرح حاشل الشرح والمتن فی اربع مجلدات ہذا فی الحقیقۃ شرح بسیط للمطول والمختصر بحیث لایحتاج الطالب الی غیرہ -

۳ تنویر المشاہد فی شرح الشواہد - ہذا شرح مختصر لشواہد المطول والمختصر وحواشی السید رح وبعد شرح الالفاظ ترجمت الشواہد بالفارسیۃ -

۴ شرح السلم المسمی بالمغتنم - ہذا شرح بسیط لتصدیقات سلم العلوم بحیث انہ متضمن الشرح حمد اللہ ومشتمل علی شرح القاضی مبارک مع جملۃ المنہیات بلفظہا مع فوائد عجیبۃ وتحقیقات غریبۃ ودقیقات معجبۃ الحاصل لم نجد شرحا جامعا نافعا مثل ہذا -

۵ شرح السلم المسمی بشمس الفہوم - ہذا شرح مختصر لتصدیقات السلم بحیث انحل منہ جمیع المقامات -

۶ روضۃ الاحسان فی ترجمۃ الجلستان - ہذا ترجمۃ لفظیۃ مسجعۃ بحیث لم یفت فصاحۃ الجلستان وبلاغتہ اصلا - اولہ المنۃ للہ عز وجل - الذی طاعتہ موجبۃ لقربۃ المحل - وبشکرہ مزید للنعمۃ والانعام - من المولی المفضل المنعام - کل نفس سیذوق وسیبط محمد للحیوۃ

۷ شرح جلستان بلسان عربی المسمی بروضۃ الجنان ہذا شرح حامل للمتن وبعد شرح الالفاظ وتحقیقہا مکتوب فیہ ہذہ الترجمۃ -

۸ ازالۃ الاشتباہ عن اقوال حمد اللہ - ہذا شرح بسیط لاقوال حمد اللہ فی الوجود الرابطی افید للطلاب بلا ارتیاب - اولہ الحمد للہ الذی وجودہ فی نفسہ لنفسہ بنفسہ - الذی اخرج کل موجود من لیس الی الیس الخ -

۹ اربعۃ عناصر فی صفوۃ المصادر مع ضمیمۃ عجیبۃ فی المصادر الغریبۃ بین فیہ المصادر الفارسیۃ والہندیۃ والترکیۃ والعربیۃ مع صرفہا الصغیر والکبیر -

المشتہر

محمد عثمان السہسرامی ثم المکی